خبير تجاري: إعادة تأهيل مصانع القطاع الخاص تنشيط للتجارة الداخلية

3

العراق زاخر بالمواقع الدينية والآثارية السياحة مازالت تعيش في سبات وكساد كبيرين . . . متى تفعّل؟

8-9

الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1725)السنة السابعة -الثلاثاء (16) شباط 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

خبراء مال: الاستثمارات المالية نموذج لنمو الاقتصاد العراقي

مراقبون فارق الثروة بالدول الإسلامية مبعث لتوليد التطرف

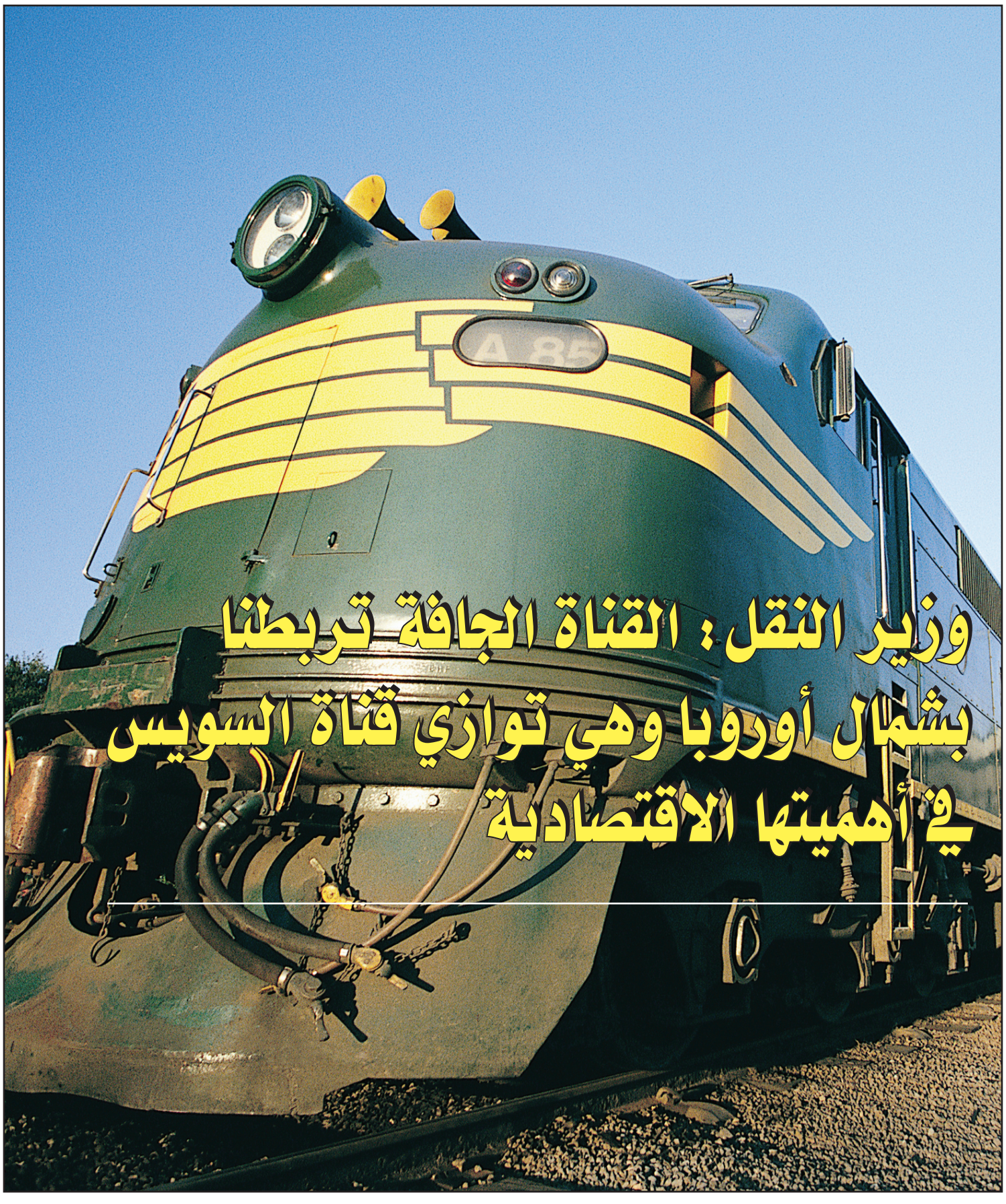

وزير النقل: القناة الجافة تربطنا بشمال أوروبا وهي توازي قناة السويس في أهميتها الاقتصادية

5

بيك أب "تاكوما" يلتحق بطابور استدعاءات تويوتا

13

منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومراحل تطورها

14

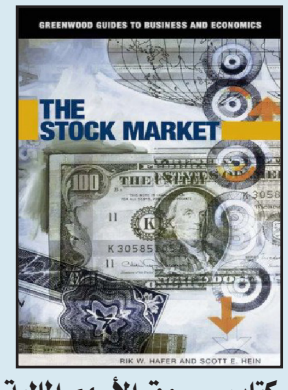

كتاب.. سوق الأسهم المالية (20)

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

خبراء مال: الاستثمارات المالية نموذج لنمو الاقتصاد

بغداد / حسين الهاشم

اكد خبراء قطاع المال العراقي ان عدم تبني تجربة شركات الاستثمار المالي في العراق منذ فترة طويلة قاد الى تراجع النمو الاقتصادي في العراق، حيث يمثل ابتعاد قطاع المال عن الاستثمارات تراجع الاقتصاد بشكل عام . واليوم لابد ان يستفيد العراق من التجارب العالمية في هذا الميدان، لاسيما وان اغلب الدول المتقدمة تبنت هذا النموذج منذ عشرات السنين.

وقال احمد عماد سعيد خبير مالي : للشركات الاستثمارية القدرة على تفعيل المجالات الاستثمارية المحلية وكذلك تنشيط اسواق المال والتجارة وبجميع الاتجاهات سواء كان البنك المركزي العراقي أم هيئة الأوراق المالية أم سوق العراق للأوراق المالية.

واضاف سعيد حيث يجب ان يعمل الجميع على دعم تجربة الاستثمارات المالية ورفدها بمقومات النجاح المتواصل ومعالجة المعوقات وكشف السلبيات وحلولها لان النجاح الذي يتحقق سيشمل الجميع وليست الشركات فقط لكون الاعمال التجارية والاستثمارية نشاطات تنجح في ظل وجود التكتلات المالية الكبيرة وليس الرجوع والارتداد الى طريقة بالية في الاعتماد على الوسطاء التقليدين، بل الاعتماد على هذه الشركات ودعمها بجميع انواع السبل الكفيلة بانجاح تجربتها ومهامها واعمالها وتمويلها بشكل متكامل.

وتابع : ان الضرورة تستدعي تفعيل الوعي المالي والاستثماري وتقويم أذرعه التنفيذية المستقلة واصدار قانون موحد للاستثمار المالي يقوم بمهمة تنظيم العملية المالية والاستثمارية في العهد الجديد في بلدنا الحبيب بجميع اشكالها واتجاهاتها وتنظيم وادارة الصناديق الاستثمارية وشهادات الايداع والاقراض، اضافة الى معالجة الانخفاض الحاصل في قيمة الاسهم للشركات المشاركة في اعمال السوق وتحقيق التطور الذي يهدف اليه الجميع في قطاع الاستثمار المالي وتشييد صروح اقتصادية مالية واستثمارية في العراق.

من جانبه أوضح الباحث الاقتصادي عباس علي ان أول شركة للاستثمار المالي في العراق تأسست منذ اكثر من عشر سنوات لتتعاقب بعدها تأسيس شركات الاستثمار المالي بعد ان اثبتت نجاحها في العمل المصرفي والاستثماري في العراق برغم حداثة التجربة مشيراً الى وجود اخفاقات كثيرة رافقت هذه التجربة علينا ان نقف امامها بتأمل لتفحص ايجابياتها و سلبياتها من اجل الخروج بنتائج عملية لتجاوز اية اخفاقات تحدث في المستقبل ومن اجل تجاوز اية اخفاقات قد تحدث فيما بعد.

وأوضح علي ان في الأونة الأخيرة شهدت تراجعا ملحوظا في نشاط هذه الشركات وهو مؤشر لوجود خلل ما في كيفية التعامل مع هذه الشركات المالية خاصة في سوق بغداد للاوراق المالية وكيفية تعامل البنك المركزي العراقي معها اذ هناك سياسة لدى هذه الاطراف لاقصاء هذه الشركات وابعادها عن عملية التداول برغم قانونية عملها كوسيط قانوني يتثمل بشركة مالية وليست اشخاص معينين وهو المعمول به في أغلب دول العالم المتطور بمقابل العودة الى الوراء في اعتماد الاشخاص فقط كوسطاء بين المستثمرين والمصارف والبنك المركزي العراقي في عمليات استثمارية تعد في الوقت الحاضر حيوية لتنشيط العملية الاستثمارية والاقتصادية في البلاد لم تعد تتناسب مع تصدي افراد معينين لها.

ولفت الى ان تلك الشركات تتميز بقدرة مالية كبيرة في توفير كميات كبيرة من رؤوس الاموال وهذا مايعكس قدرتها التي تفوق إمكانات الوسطاء الآخرين من الأفراد في هذه العملية الاستثمارية اضافة الى تحقيق الاستقرار في اسواق المال بشكل خاص والاسهام في الاقتصاد الوطني للبلاد بشكل عام ولذلك لكونها مؤسسات مالية متكاملة تضم بمعيتها أشخاصا كفوئين من ذوي الخبرات الكبيرة في مجال الاستثمار المالي لسنوات طوال وكذلك تحقيق هذه الشركات من خلال نشاطها المعتاد ضمان تجنب المخاطر التي قد تحدث في تعامل المستثمرين مع الوسطاء الافراد الاخرين وشعور اصحاب الاستثمارات بالامان من خلال تعاملهم مع تلك الشركات وهذا يعد من اهم مايبحث عنه هؤلاء المستثمرين خلال تعاملهم في البورصات والمحافل الاستثمارية.

وأكد المدير التنفيذي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة شيروان أنور: ان تجربتنا فريدة من نوعها خصوصاً وانها منتشرة في انحاء العراق كافة مثمناً دور الوزارات العراقية وفي مقدمتها وزارة التخطيط والبنك المركزي ودائرة مسجل الشركات لما ابدوه من دعم حقيقي لتجارب القطاع الخاص واستثمار الاموال في مشاريع انتاجية بهدف تطوير العمل الخاص ودعم الاقتصاد الوطني.

وأوضح: ان تقارير البنك الدولي تشير الى ان ٤٦ ٪ من دول العالم يسهم فيها ٩٠٪ من عائدات هذه المشاريع ، وتعمل على توفير فرص عمل لـ ٦٠ ٪ من أصل العمالة الوطنية

لافتاً الى ان الاقتصاد العراقي يحتاج الى تمويل كبير بسبب النقص الحاصل في البنى التحتية والتقنيات ومشاكل القطاع الخاص من القوانين الاقتصادية مشيراً إلى حاجة القطاع الخاص لتسهيلات حكومية ودعم وتفاعل من خلال حثه على العمل وعلينا ان نهدف من خلال عملنا الى تنويع عائدات الدخل وتعزيز التنافسية والعمل الحر.

وطالب المصارف الخاصة بتحول ستراتيجي وترجمة كاملة للتحول في السياسة النقدية والادارة المالية والمصرفية الحديثة بعد تقليل البنك المركزي اسعار الفائدة.

تقرير: الطاقة المتجددة طريق لتنويع مصادر الطاقة وتكاملها

المدى الاقتصادي / خاص

لفت تقرير نفطي الى إن تصاعد وتيرة النشاط والمنافسة لتطوير تقنيات إنتاج وتوسيع قاعدة الإنتاج من الطاقة المتجددة لم تصل حتى اللحظة إلى الإنتاج الفعلي القادر على الموازنة في الاستهلاك مع مصادر الطاقة التقليدية وإشغال حيز ملموس من إجمالي الطاقة المطلوبة .

وعد التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال ان الجهود المبذولة من الأطراف المعنية بتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة ظلت تتأرجح في إطار جعلها مجدية من الناحية الاقتصادية لدى دول العالم اجمع وقادرة على الإنتاج ضمن المستويات المقبولة من التكاليف، والتي ترتفع قبيل التشغيل نتيجة ارتفاع تكاليف التأسيس والتشغيل الأولية .

وبين التقرير انها تحتاج الطاقة الشمسية مثلا إلى تقنيات غاية في الدقة وباهظة الثمن لتوليد طاقة نظيفة لا تعتمد في إنتاجها أي نوع من الطاقة التقليدية قبل وأثناء وبعد عملية الإنتاج لتصل حيث يكون فارق التكلفة بين إنتاج الطاقة الشمسية وبين إنتاج التوربينات الغازية ما يزيد على سبعة أضعاف التكلفة، فيما تحتاج الدول في سبيل إنتاج طاقة الرياح إلى موارد مالية ضخمة في إطار التأسيس ودراسات مستفيضة لتحديد المواقع البحرية والبرية والتي توفر التدفق الكبير والدائم للرياح بما يرفع من جدوى تلك المشروعات مع بقاء فارق التكلفة في الإنتاج بنسبة تزيد على ٢٥٠٪ لصالح الطاقة التقليدية، فيما تشهد العديد من الدول وفي مقدمتها الدول الخليجية الغنية بموارد النفط والغاز إلى التحول لإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة النووية مستهدفة بذلك تنويع مصادر الطاقة القابلة للاستهلاك والبيع إلى أطول مدى ممكن.

واكد التقرير على أن التوسع في بنيان الطاقة المتجددة سيعتمد في الأساس على خارطة الطاقة العالمية في الوقت الحالي حيث سيزداد الاتجاه نحو مزيد من التطور والانتشار للطاقة المتجددة لدى الدول غير المنتجة للنفط والغاز وتلك التي يتجاوز حجم الطلب لديها عن مستويات الإنتاج الحالية والمستقبلية وبشكل خاص لدى الدول الغنية برؤوس الأموال، في حين تبقى ضمن حدود التجربة والانتظار لدى الدول المنتجة للنفط والغاز وغير المضطرة إلى إنفاق المزيد من مصادر الأموال لديها لتوسيع قواعد ومصادر الإنتاج من الطاقة غير التقليدية في الظروف الحالية طالما بقيت قادرة على الإنتاج ولديها القدرة في الظروف المقبلة على شراء هذه التكنولوجيا بعد الانتهاء من إنجاز خططها التنموية الحالية والوصول إلى حدود الإنتاج المستهدفة من الطاقة التقليدية وبعد الانتهاء أيضا من مرحلة التجربة والتطوير الأولية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة من قبل مطوريها والتي لم تتجاوز بعد عقدة التكاليف الباهظة لإنتاجها.

وفي إطار بحث الدول عن مصادر أخرى للطاقة حدد التقرير أن التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة يهدف الى توزيع الأحمال بين المصادر المتوفرة وليس الإحلال الكامل على حساب مصادر الطاقة التقليدية في إشارة إلى أن الحكومات والقطاع الخاص مطالبة بالإنفاق على جميع قطاعات الطاقة ومصادرها إلى ما لا نهاية، وهذا يتطلب مزيدا من التركيز على المشروعات التي تتمتع بجدوى اقتصادية مرتفعة سواء كانت لدى حقول الطاقة المتجددة أم التقليدية، فالطلب والاحتياجات العالمية من الطاقة تزداد وتتنوع وتتطور مع تطور وتنوع الإنتاج ومصادره، فيما تبقى فوارق تكاليف الإنتاج وتسعير المنتج النهائي إحدى العوامل التي تحدد كمية الاستهلاك ونسبها من إجمالي الطاقة المطلوبة للاستهلاك من المصادر كافة.

مستشار: إعادة تأهيل مصانع القطاع الخاص تنشيط للتجارة الداخلية

بغداد / كريم محمد حسين

تضطلع المنظمات الاقتصادية غير الحكومية بمهام الارتقاء بأداء القطاع الخاص على اختلاف قطاعاته ومحاوره ، ولعل المشهد التجاري في العراق يعاني من إرباك وخلل يكمن في ظاهرة العشوائية والاغراق السلعي .
(المدى الاقتصادي) اتجهت الى مستشار اتحاد الغرف التجارية العراقية عبد الحسين جبر رشيد للحديث بشأن هذه الظواهر العشوائية ودور الاتحاد في التصدي لهذه الظواهر التي برزت في المشهد التجاري.

× ما رؤية اتحادكم باتجاه تنشيط عمل الغرف التجارية المنضوية تحت الاتحاد؟

.سعى اتحادنا الى تنشيط الوضع الاقتصادي المتعثر حالياً وذلك من خلال محاولة احياء المصانع الانتاجية عموماً وتفعيل دور القطاع الخاص المنتج. فمن المعروف ان هذا القطاع يتميز بالحيوية واكتساب خبرة طويلة فنية وادارية غنية واستوعب عشرات الالاف من الايدي العاملة. وكان يرفد السوق العراقية بالكثير من السلع جيدة النوعية، ولذلك قدم الاتحاد دراسات عدة وقام بالتنسيق والتشاور مع وزارات الدولة المعنية (الصناعة والتجارة) وغيرها من الوزارات للعمل على إعادة بناء البنية التحتية التي يحتاجها القطاع الخاص ، و تأهيل المصانع المتوقفة عن العمل،وذلك من أجل تحريك عجلة الاقتصاد العراقي بما يضمن حياة أفضل للمواطنين لان الاتحاد على يقين تام بان إعادة تأهيل مصانع القطاع الخاص معناها تنشيط التجارة الداخلية والخارجية وهذا ما يسعى اليه الاتحاد .

× يعاني المشهد التجاري من إرباك واضح يكمن في ظواهر الاغراق السلعي والغش التجاري. هل من خطط لديكم للتصدي لهذه الظاهرة ؟

.لقد نظم الاتحاد العديد من الندوات والمؤتمرات والفعاليات المتخصصة وبالتعاون مع المنظمات الاقتصادية الاخرى كاتحاد رجال الاعمال العراقيين واتحاد الصناعات العراقي وغيرها من المنظمات للحد من الفوضى السائدة في السوق ووقف الغزو التجاري العشوائي الذي شل عملية الانتاج الصناعي والزراعي في البلاد واستنزف الكثير من مدخرات الافراد والشركات وأغرق الاسواق ببضائع وسلع ومعدات رديئة النوعية وفاسدة لا تصلح للاستهلاك حتى في البلدان المنتجة لهذه البضائع .

×كيف تقيمون واقع القطاع الخاص بضوء هجرة رؤوس الاموال خارج البلد؟

.ان غياب الهوية الحقيقية للاقتصاد العراقي أتاح الفرصة لبعض المنظمات الدولية ومؤسساتها ان تلعب دوراً تخريبياً متعمداً ومدروساً، وتحت شعارات مغرية للبعض من العراقيين الذين لم يكونوا على علم بتبعات تنفيذ نصائح هذه المنظمات ، فظاهر هذه البضائع عسل وباطنه مر وعلقم لهذا فقد استطاعت هذه المنظمات ان تؤثر على عقول بعض أصحاب القرار السياسي ووجدت الارضية الصالحة لتنفيذ مآربها بواسطتهم. ذلك ان بعض الكيانات السياسية تمتلك بيدها مفاتيح الاقتصاد العراقي، لهذا فقد كان دور القطاع الخاص دوراً هامشياً لم يستطع ايصال صوته الذي بدأ ينحسر نتيجة لوضع العراقيل امام تقدمه.

فقد برزت بالاونة الاخيرة صيحات تطالب بإبعاد القطاع الخاص عن تنفيذ العقود الحكومية بحجة ان هذا القطاع لم ينفذ في الفترة المنصرمة العقود المحالة عليه بصورة صحيحة ومرضية لضعف قدرته على تنفيذها بشكل صحيح.

×مادور منظمات القطاع الخاص في القرار الاقتصادي، وهل شاركت هذه المنظمات في الاعداد للقوانين الاقتصادية؟

.لقد طالبنا مراراً بوجوب إصلاح النظام القانوني لبعض القوانين السائدة لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ كقانون الشركات وقانون المصارف وقانون الكمارك وقانون الضرائب وقانون التجارة لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية بما يؤمن اندماج وانضمام العراق للمنظمات الاقتصادية العالمية وخروجه من دائرة الاقتصاد الموجه التي لا زالت تطوق الاقتصاد العراقي وتمنع التنمية فيه ، وكذلك طالبنا بتعديل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الطارد للاستثمار وجعله قانوناً جاذباً للاستثمار عن طريق تعديل بعض مواده وخاصة الفقرة ثالثاً من المادة ١١ والفقرة ثالثاً من المادة ١٢.

× هل ان طريقة الترويج الاستثماري الجارية في العراق صحيحة ومجدية ؟

. الهيئة الوطنية للاستثمار تقوم بمحاولات الترويج للاستثمار في العراق بطريقة كنا قد نصحناهم مراراً بعدم اتباعها وهي اقامة مؤتمرات استثمارية خارج العراق، وطالبنا بان تكون المؤتمرات داخل العراق، إلا أن الهيئة اصرت على عقد مؤتمر لندن وذهب المسؤولون الى هناك بصحبة رئيس الوزراء ، والتقى الوفد المتكون من نحو ١٠٠ شخصية عراقية أغلبهم من القطاع الحكومي ببعض المستثمرين البريطانيين لشرح خارطة الاستثمار،وكانت تفجيرات الأربعاء الدامي أثناء انعقاد المؤتمر في لندن أعنف رسالة موجهة الى المستثمرين في جميع انحاء العالم تؤكد هشاشة الوضع الامني لاسيما وان الاستثمار يحتاج الى بيئة آمنة مستقرة غير مضطربة.

وجاء مؤتمر الاستثمار في واشنطن هو الاخر ليضيف جرحاً آخر ففي اثناء انعقاد المؤتمر تم تفجير وزارة العدل ومحافظة بغداد وهي رسالة أخرى للمستثمرين الاجانب ، جعلت الكثير منهم الى إعادة النظر بدخول السوق العراقية لعدم توفر الحماية الكافية خلال تنفيذ المشاريع ، وهذه تعد من أهم العراقيل التي تقف أمام دخول المستثمرين الى العراق ، ومن هنا فان عملية الترويج وعرض الفرص الاستثمارية أصيبت بإحباط كبير.

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

مراقبون فارق الثروة بالدول الإسلامية مبعث لتوليد التطرف

دبي / (CNN)

حذرت أوساط دولية من تأثير الفقر والفارق الكبير في الثروة بدول الشرق الأوسط، في توليد الحركات المتشددة وتشجيع الشباب على الانخراط فيها، مشيرين في هذا السياق إلى حالة اليمن التي نشط فيها تنظيم القاعدة وحركات تمرد مختلفة.

وتعتبر فجوة الثروة في الشرق الأوسط وأفريقيا الأكبر في العالم، ففي قطر، يبلغ معدل الدخل الفردي أكثر من ٨٧ ألف دولار، بينما يبلغ في البحرين ٣٥ ألف دولار، وذلك مقابل ٢٤٠٠ دولار باليمن و٢٣٠٠ بالسودان.

وللدلالة على مدى الحاجة الاقتصادية في العديد من دول المنطقة، فإن الأرقام تدل على أن ستة بلدان في الشرق الأوسط هي بين أكبر ٢٠ دولة تتلقى المساعدات الأمريكية، فقد حصل اليمن على ١٥٢ مليون دولار العام الماضي، بينما نالت الضفة الغربية ٨٠٠ مليون دولار.

وتقول منظمة المؤتمر الإسلامي إن ٤٣ ٪ من السكان في اليمن يعيشون على دولارين يومياً، ولذلك فإن الدولة تعتبر بين الأفقر في المنطقة، وقد كان مؤتمر لندن الذي عقد مؤخراً لدعم صنعاء مخصصاً لمواجهة تحول اليمن إلى دولة فاشلة.

وناقش المؤتمر وقف التدهور السريع للأوضاع في اليمن، خاصة وأن الحكومة تخوض ما يبدو أنها معركة خاسرة ضد الحوثيين على حدودها مع السعودية وضد عناصر تنظيم القاعدة.

ويعيش ٤٣ في المئة من اليمنيين على أقل من دولارين يومياً، وفق أرقام منظمة المؤتمر الإسلامي، ويشرح وزير الخارجية اليمني، أبوبكر القربي، تأثيرات ذلك بالقول: "يمكن أن يكون لدى كل الأشخاص دون الـ٢٥ عاماً تطلعات ثورية، ولكن هذه التطلعات تتزايد عندما لا يعثرون على وظائف."

ويضيف القربي: "اليمن لا تريد أن تتلقى حكومتها دولاراً واحداً، بل نريد مشاريع وكهرباء وطرقات، ونحن نرحب بكل من يريد أن يأتي ليساعد ويقوم بالمشاريع بنفسه." أما بولا نيفل جونز، المتحدثة باسم المعارضة البريطانية للشؤون الأمنية، فقد قالت لبرنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN" إنه: "يجب محاولة خلق وضع تتضاءل فيه فرص نمو التنظيمات المتشددة أو تطورها."

ويدرك صناع السياسة وقادة الأعمال في الشرق والغرب وجود فارق كبير في الثورة بالعالم الإسلامي، لكنهم يتأخرون في معالجة ذلك. وقد اشتكت صنعاء خلال مشاركتها في مؤتمر لندن من أنها لم تحصل سوى على سبعة في المئة من مبلغ قيمته خمسة مليارات دولار، كانت الدول المانحة قد تعهدت بتقديمه إليها قبل خمس سنوات.

وبصورة عامة، يعيش في العالم أكثر من مليار ونصف مسلم يشكلون سوقاً واعدة، ولكن ٣٩ في المئة منهم دون خط الفقر، وفق أرقام منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويقول موسى حاتم، رئيس المنتدى الاقتصادي الإسلامي: "القول بأن هناك مليار ونصف مسلم يجلب الدهشة لأنهم يشكلون سوقاً كبيرة، ولكن على مستوى القيمة الممكنة والواقع الاقتصادي فإن قدراتهم لا تتجاوز قدرات سوق غربية يقطنها ٢٠٠ مليون مستهلك."

ولكن هذه الصورة المتشائمة يجب ألا تجعلنا نغفل عن حقيقة وجود نماذج اقتصادية ناجحة في العالم الإسلامي، وخاصة السعودية وتركيا وإندونيسيا، وهي دول تشغل مقاعد في منظمة "G٢٠" لأكبر اقتصاديات العالم.

والمميز أنه حتى داخل دول الخليج نفسها، تبرز فوارق الثروة، ففي السعودية تظهر الفوارق بين العاصمة والمناطق الواقعة على الأطراف، وهو ما دفع المملكة لتمويل مشاريع عملاقة لبناء أربع مدن اقتصادية.

ويشرح محافظ الهيئة العامة السعودية للاستثمار، عمرو الدباغ، الأهداف الكامنة وراء هذه المشاريع بالقول: "مهمة هذه المدن هي العمل كمحركات للنمو لخلق الوظائف في أماكن وجودها ووقف انتقال الناس من المناطق النائية إلى المدن المتطورة."

يشار إلى أن إن الدول الإسلامية هي موطن خُمس سكان الأرض، ولكنها لا تسهم سوى في ستة في المئة من حجم الإنتاج العالمي، وهي تطمح لرفع مساهمتها إلى الضعف خلال العقد المقبل.

صادرات الصين تتصدر دول العالم الاخرى

بكين / وكالات

أطاحت الصين بألمانيا العام الماضي وتصدرت قائمة الدول المصدرة وفق ما كشفت الأرقام الرسمية الألمانية الثلاثاء، فيما أعلنت بكين أن التجارة الخارجية الصينية حققت نمواً بنسبة ٤٤,٤ في المئة في كانون الثاني ٢٠١٠ على أساس سنوي .

و كشفت الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاءات الفيدرالي الألماني حول حجم التجارة العالمية خلال شهر كانون الأول الماضي أن تراجع الصادرات الألمانية بنسبة ١٨,٤ في المئة خلال العام ٢٠٠٩، مقارنة بالعام السابق، ما يعد أكبر تراجعا خلال عام واحد منذ عام ١٩٥٠.

وبلغت صادرات ألمانيا، التي تعد أكبر اقتصاد أوروبي، ١,١٢ تريليون دولار، مقارنة مع ١,٢٠ تريليون دولار، إجمالي الصادرات الصينية خلال الفترة نفسها.

ورغم هذا التراجع في الصادرات، إلا أن ألمانيا لا تتطلع لخسارة لقب أكبر الدول المصدرة في العالم كضربة قاسية، ذلك أن الصين كانت تسير على مسار كسب اللقب منذ سنوات.

غير أن خسارتها للقب قد تعكس بعض الانتقادات الدولية للحكومة الألمانية لعدم بذل المزيد من أجل تحفيز الطلب المحلي، خصوصاً مع تراجع الواردات الألمانية بنسبة ١٧,٢ في المئة عن العام السابق، ما يعني أن نسبة التراجع في الواردات تكاد تعادل نسبة التراجع في الصادرات.

على أن ألمانيا قد تسترد الصدارة بعد حساب الصادرات كانون الأول، وهو الشهر الذي شهد زيادة كبيرة في الصادرات الألمانية، مواصلة زيادتها للشهر الرابع على التوالي.

وكانت الصين قد قالت في وقت سابق إن صادراتها ارتفعت بنحو ١٨ ٪ كانون الأول، حيث بلغت صادراتها من السلع ٩٥٧ بليون دولار في الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩ فيما صدّرت ألمانيا بضائع بـ٩١٧ بليوناً في الفترة ذاتها، لتواصل الصين صعودها إلى مصاف القوى الاقتصادية العظمى.

وقال فرد فرانكيل، رئيس قسم السياسة الاستثمارية في شركة "بيكون تراست": "التركيز على مجموعة السبع، خلال خمس سنوات من الآن، لن يكون بذات أهمية التركيز على مجموعة الاثنين، وتضم الولايات المتحدة والصين."

وفي بكين، حققت التجارة الخارجية الصينية نمواً بنسبة ٤٤,٤ ٪ كانون الثاني الماضي، حيث بلغت قيمة الصادرات في ١٠٩,٤٧ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٢١ ٪ عن العام السابق، في حين ارتفعت الواردات ٨٥,٥ ٪ لتصل إلى ٩٥,٣١ مليار دولار أمريكي، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الصينية "شينخوا."

وأوضحت المصلحة العامة للجمارك في الصين أن الزيادة القوية ترجع إلى انخفاض أسس المقارنة في العام الماضي عندما تعرضت الصادرات الصينية إلى ضربات جراء الأزمة المالية العالمية، وأيام عمل أقل حيث صادف وقوع عطلة السنة القمرية الجديدة في يناير/كانون الثاني من العام الماضي

هذا وقد تقلص الفائض التجاري من ٦٣,٨ ٪ إلى ١٤,١٦ مليار دولار أمريكي.

براون: نعمل بجد لفرض ضريبة عالمية على البنوك

لندن / (رويترز)

قال رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون انه يعمل بجد مع زملاء دوليين للاتفاق على فرض ضريبة عالمية على البنوك في اعقاب الانفاق الحكومي الضخم على برامج الانقاذ خلال الازمة المالية. وأضاف براون ان من العدل انه يتعين على من استفادوا من اموال دافعي الضرائب ان يقدموا شيئا للمجتمع مقابل ذلك.

وتابع براون : انني اعمل بجد جدا مع زملاء دوليين بما في ذلك محادثات جرت مؤخراً في المجلس الاوروبي للتوصل الى اتفاق بشأن ضريبة عالمية على البنوك للتأكد من ان المساهمة التي تقوم بها البنوك سيتم استغلالها بشكل ملائم في المستقبل .

وطرح براون فكرة فرض ضريبة عالمية على التحويلات المالية خلال اجتماع لمجموعة العشرين في اسكتلندا في نوفمبر/تشرين الثاني. ودعا وزراء مالية ومحافظو بنوك مجموعة السبع هذا الشهر الى دراسة اوثق للاقتراح البريطاني بالنسبة لفرض ضريبة على البنوك لتغطية تكاليف برامج الانقاذ في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والتي وصلت الى مئات المليارات من الدولارات.

واقترحت الادارة الامريكية ضريبة على التحويلات المالية ولكن الرئيس باراك أوباما أقترح في الاونة الاخيرة ان تدفع بنوك وول ستريت ما يصل الى ١١٧ مليار دولار لتعويض دافعي الضرائب عن برامج الانقاذ المالي . وقال براون ان من المهم ان تعادل اي ضريبة تفرض على البنوك البريطانية الدول الاخرى. وقال ايضا انه يريد انهاء تهرب المؤسسات المالية من الضرائب "والذي يحدث عندما تؤلب (هذه المؤسسات) دولة على اخرى."

وبدأت بريطانيا بالفعل في فرض ضريبة لمرة واحدة على المكافآت التي تدفع لموظفي البنوك. وستكشف البنوك خلال الاسابيع القليلة المقبلة النقاب عن برامج المكافآت للموظفين وستذهب حصيلتها لتخفيف البطالة بين الشبان وخفض العجز القياسي في ميزانية البلاد والذي بلغ ١٧٨ مليار جنيه استرليني.

اليونان تنتقد الاتحاد الاوروبي بشأن ازمة ديونها

أثينا / وكالات

انتقد رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو استجابة الاتحاد الاوروبي بشأن ازمة بلاده المالية ووصفها بانها استجابة مترددة وبطيئة جدا. وقال باباندريو لاعضاء حكومته في اجتماع بأثينا بث تلفزيونيا: ان الاتحاد الاوروبي افتقد التنسيق المشترك وقوض مصداقية اليونان. وكان الاتحاد الاوروبي في قمته الاخيرة في بروكسل قد منح اليونان دعما في مواجهة ازمتها المالية، بيد انه لم يقدم اية تفاصيل او خطط عن هذه الدعم.

وقد تسبب ازمة الديون في الضغط على العملة الاوروبية اليورو وادت الى خفض قيمتها. وقال باباندريو متحدثا بعد عودته من بروكسل انه بينما كانت اليونان تتلقى بيانات الدعم، فأن تأخيرات وتصريحات متناقضة حلال الاشهر القليلة الماضية جعلت الامور تسوء". وقال ان التنظيرات بشأن البلاد قد خلقت نوعا من " سايكولوجية الانهيار الوشيك". واتهم باباندريو مؤسسات الاتحاد الاوروبي والمفوضية والدول الاعضاء في البنك المركزي الاوروبي بنقص التنسيق.

وقال القادة الاوروبيون بعد قمة بروكسل بأن على اليونان ان تتخذ اجراءات اخرى اضافية في التعامل مع ازمة ديونها الضخمة وان تخفض من العجز في ميزانيتها بنسبة ٤٪. وتبلغ نسبة العجز في اليونان ١٢,٧٪ أي اكثر بأربع مرات مما تسمح به قواعد منطقة اليورو.

واعقب حديث رئيس الوزراء الخميس اضرابا في القطاع العام شل العديد من الخدمات في اليونان.

وكان قرار الحكومة بتجميد رواتب القطاع العام ورفع سن التقاعد من بين الاجراءات التقشفية التي اثارت غضب النقابات العمالية اليونانية ودفعتها الى الاضراب.

ويقول المحللون ان الاعضاء الاقوياء في منطقة اليورو مثل المانيا قد يكونون قادرين على المساعدة في شراء الدين الحكومي اليوناني او تقديم الضمانات لقروض بشأنه.

بيد ان القادة الاوروبيين بدوا مترددين في دعوة صندوق النقد الدولي لتحشيد الدعم للاقتصاد اليوناني.على الرغم من ان الامر يشكل عبأ كبيرا لايمكن لعملة واحدة تحمل نتائجه.

" وبالاستناد الى تقييمات خبراء صندوق النقد الدولي"، طلب من المفوضية الاوروبية تقديم اجراءات اضافية ينبغي ان يتخذها اليونان في مواجهة ازمته.

وسيقوم الاتحاد الاوروبي بتقييم تطبيق اليونان للخطة التقشفية الشهر القادم.

البدري: أسعار النفط الحالية مقبولة والمنطقة قد تنهار بحالة الصدامات العسكرية

دبي / (CNN)

حذر عبد الله البدري، الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" من مغبة حصول تطورات عسكرية في منطقة الخليج، على خلفية الأزمة المتفاقمة مع إيران بسبب برنامجها النووي، معتبراً أن المنطقة تعاني ما يكفي من المشاكل، وقد تنهار فيها الأمور تماماً إن زادت التعقيدات. وأضاف البدري، في لقاء مع برنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN" أن الأوضاع الاقتصادية العالمية ما تزال هشة، وبالتالي فإن سحب خطط الدعم يجب أن يتم بحذر، ورجح استمرار أسعار النفط عند مستويات ٧٠ إلى ٨٠ دولاراً للبرميل حتى نهاية ٢٠١٠، كما أعرب عن ثقته بإمكانية إيجاد ترتيبات لوضع العراق المصمم على زيادة إنتاجه. واوضح البدري : "النصف الأول من العام سيكون صعباً، ولا نتوقع ارتفاع الطلب بشكل جدي قبل النصف الثاني، هذا إذا جرت عمليات سحب خطط الدعم الاقتصادي بشكل جيد."

وعن رأيه في أسعار النفط التي تتراوح حالياً بين ٧٠ و٨٠ دولاراً، رغم تواضع النمو الاقتصادي العالمي قال الأمين العام لأوبك: "هذه الأسعار تبقي الجميع في وضع جيد، لأن السوق خلقت طلبها الخاص، وهذه المستويات تسمح لنا بالحصول على دخل جيد ومواصلة الاستثمار في مجال الطاقة، وقد تستمر هذه المستويات السعرية حتى نهاية العام."

وأكد البدري أن أوبك ما تزال تنتج كميات من النفط تفوق حاجة الأسواق موضحاً بالقول: "اليوم أوبك تنتج ٢٩,١ مليون برميل يومياً، في حين أن الطلب يعادل ٢٨,٦ مليون برميل، وهذا يعني أن هناك ٥٠٠ ألف برميل يومي زائد من قبلنا. اوضح : "في ظل الركود العالمي، فإننا لن نعود إلى مستوى الطلب الذي كان عام ٢٠٠٨ عند ٣١ مليون برميل إلا بعد عامين أو ثلاثة أعوام، لأن الاقتصاد العالمي قائم على حركة

اقتصاديات الصين والهند والولايات المتحدة في ظل ركود سائر الدول."

وعن العلاقة مع العراق الذي وقّع الكثير من العقود النفطية مؤخراً، مع طموحات لرفع إنتاجه إلى خمسة أو ستة ملايين برميل يومياً، ومدى انسجام ذلك مع الحصص الموزعة في الدول المنتجة بأوبك قال البدري إن رفع الإنتاج بهذا الشكل لا يمكن أن يتم بشكل آلي، بل هو بحاجة لسنوات من تطوير الحقول والخزانات والناقلات ومصانع الإنتاج.

وأضاف البدري: "الوصول إلى مستوى ٥ أو ٦ ملايين برميل يومياً بحاجة لوقت، ومستوى ١٢ مليون برميل بحاجة لوقت أكثر، وفي نهاية المطاف فإن العراق دولة مهمة ونحن نتعاطف معها، وسنصل إلى حل بطريقة إلى أخرى." ولدى سؤاله عن تزايد التحركات العسكرية للولايات المتحدة العسكرية جواً وبحراً في الخليج بموازاة تزايد التوتر مع إيران قال البدري: "لا أعتقد أننا بحاجة لمشاكل في تلك المنطقة، لدينا ما يكفينا من المصاعب والمشاكل فيها ولا نحتاج المزيد، وإلا فإن الأمور هناك ستنهار."

وحذّر البدري من حصول تداعيات لسحب خطط الإنعاش الاقتصادي على طلب النفط، قائلاً إن عمليات سحب الدعم يجب أن تتم "بشكل حذر للغاية."

بيك أب "تاكوما" يلتحق بطابور استدعاءات تويوتا

واشنطن / وكالات

أعلن فرعها في الولايات المتحدة أنه سيتم استدعاء ٨٠٠٠ سيارة جديدة، ولكن هذه المرة من طراز "تاكوما"، الشاحنة الصغيرة "بيك أب" رباعية الدفع، من أسواقها في أمريكا الشمالية، مشددة على أن هذا الإجراء تقوم به الشركة طوعياً، وذلك لغايات السلامة.

وأشارت الشركة إلى احتمال وجود خلل في ذراع ناقل الحركة لبعض سيارات طراز عام ٢٠١٠.

وأوضحت الشركة أن ذراع ناقل السرعة الخلفي في شاحنات "تاكوما" ربما يحتوي على مكونات قد تتسبب بحدوث تصدعات أثناء عملية التصنيع، وأنه مع استخدام السيارة، فإن هذه التصدعات قد تؤدي إلى "انفصال ناقل الحركة عند مفصل الربط."

وبينت الشركة أنها ستتحمل تكلفة عملية التحقق من وجود مثل هذا الخلل وإصلاحه في حال وجوده.

وتعد هذه الخطوة الاحدث ضمن سلسلة سحب السيارات التي تقوم بها الشركة، والتي شملت بعض طرزها وموديلاتها في العديد من دول العالم، لأسباب تتعلق

بوجود مشاكل في بدالات السرعة والمكابح وغيرها من العيوب.

وكان رئيس محموعة تويوتا، أكيو تويودا، قد أصدر اعتذاراً مرفقاً بإعلان بعمليات استدعاء لأكثر من ٤٠٠ سيارة هجينة صنعت في العام ٢٠١٠، بما في ذلك سيارات من طراز "بريوس"، بسبب خلل في نظام المكابح.

وسيتوجه تويودا إلى الولايات المتحدة للشهادة أمام لجنة تابعة للكونغرس الأمريكي عند الضرورة، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء اليابانية كيودو.

كذلك قدم تويودا اعتذاره لمستهلك ياباني كان قد أحضر سيارة هجين "بريوس" جديدة اشتراها مؤخراً، إلى أحد الوكلاء في طوكيو بعد أن تم استدعاء هذا الطراز من السيارات، وكان رئيس الشركة يقوم بزيارة الوكيل في تلك اللحظة.

وقال تويودا إن شركته سببت متاعب لسائقي سياراتها.

وقال تويودا في وقت لاحق بأنه لم تحدث أي اضطرابات في عملية الاستدعاء منذ صدور الإعلان.

واضاف إن شركته ستتمكن من إتمام تصليح أكثر من ٩٠ في المئة من السيارات المستدعاة خلال الشهور الثلاثة القادمة.

يذكر أن شركة صناعة السيارات اليابانية أعلنت استدعاء سيارات الهجين من أحدث موديلات "بريوس" إلى جانب ثلاثة موديلات أخرى الثلاثاء الماضي، وفقاً لهيئة الإذاعة اليابانية.

ويقوم الوكلاء في أنحاء اليابان بفحص نحو ٢٢٠ ألف سيارة من طراز "بريوس" لإعادة برمجة الكمبيوتر المستخدم في نظام المكابح.

توقف نمو الاقتصاد الالماني في الربع الاخير من العام الماضي

برلين / وكالات

تدهور تعافي الاقتصاد الالماني في الربع الاخير من عام ٢٠٠٩، حسب الارقام الرسمية الاولية التي نشرت الجمعة الماضية اذ لم يحقق الاقتصاد الالماني اي نمو في الاشهر الثلاثة الاخيرة من العام، ولم يتغير الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالربع السابق.

وجاء التوقف بعد ربعين متتاليين من النمو في اكبر اقتصاد في اوروبا.

في الوقت نفسه سجل الاقتصاد الفرنسي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٠,٦ في المئة في الربع الاخير من العام الماضي، وهو نمو افضل مما توقع المحللون.

وكانت المانيا خرجت من الركود رسميا في صيف العام الماضي نتيجة تعافي الصادرات التي يعتمد عليها نموها الاقتصادي.

وفاجأت بيانات الاقتصاد الالماني المحللين الذين كانوا يتوقعون نموا متواضعا في الربع الاخير. واوضحت الارقام ان الاقتصاد الالماني انكمش بنسبة ١,٧ ٪ في المتوسط النهائي للعام الماضي.

وقال جيرد هاسل الاقتصادي في بنك بي اتش اف: "لم نعد في وضع ركود وانما تعافي ضعيف جدا. وعلى الارجح سيكون الربع الاول من العام (الحالي) ضعيفا ايضا".

وكانت البيانات مطلع الشهر اظهرت نموا كبيرا في الصادرات الالمانية، اذ ارتفعت للشهر الرابع على التوالي في ديسمبر/ كانون الاول.

ذلك رغم تراجع الصادرات في متوسط العام ٢٠٠٩ بنسبة ١٨,٤ ٪ في اكبر نسبة تراجع سنوي منذ عام ١٩٥٠، لتفقد المانيا وضع اكبر مصدر في العالم وتحتله الصين.

في الوقت نفسه، ادى نمو الاقتصاد الفرنسي في الربع الاخير الى تعزيز الامال بتعافي فرنسي قوي من الركود.

وبعد صدور البيانات الاخيرة تراجع سعر اليورو مقابل الجنيه الاسترليني والدولار في الاسواق.

فولكسفاجن تسحب ٢٠٠ الف سيارة من البرازيل

برلين / وكالات

تسحب شركة فولكسفاغن ٢٠٠ الف سيارة من السوق البرازيلية بسبب مشاكل في العجلات الخلفية. وترغب الشركة في التاكد من محامل العجلات الخلفية سلسة بالقدر الصحيح في طرازي نوفو جول ونوفو فواياج المطروحين قبل يوليو/تموز ٢٠٠٩. وتقول الشركة ان نقص الشحم ربما يؤدي الى احتمال توقف العجلة عن الدوران، وفي الحالات القصوى يمكن ان تتخلخل العجلات وتنفصل تماما. وتلك السيارات مصنعة في البرازيل من اجل السوق المحلي، الذي يعد ثالث اكبر سوق لفولكسفاغن.

ويأتي ذلك السحب بعد يوم من اعلان هوندا عن سحب ٤٣٧ الف و٧٠٠ سيارة من سوق امريكا الشمالية للاطمئنان على سلامة الوسائد الهوائية.

ويوم الثلاثاء اعلنت تويوتا عن سحب ٤٣٦ الف سيارة من سياراتها الهجين في مختلف انحاء العالم لاصلاح مشكلة في الكوابح.

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

وزير النقل لـ (المدى الاقتصادي): القناة الجافة تربطنا بشمال أوروبا وهي توازي قناة السويس في أهميتها الاقتصادية

■ حوار / سعاد الراشد

يعد قطاع النقل من القطاعات المعول عليها في رفد واسناد القطاعات الاقتصادية كافة، حيث يعاني هذا القطاع في العراق من تراجع يستدعي جهداً كبيراً للارتقاء بأدائه بما يتناسب واهميته القصوى.

وزير النقل عامر عبد الجبار اسماعيل كشف عن توقيع عقد مع تركيا لشراء عربات جديدة ومن المتوقع استلامها مطلع عام 2011 مشيرا الى القناة الجافة مشروع حيوي يتم بموجبه ربط ميناء ام قصر بشمال اوروبا عبر تركيا وميناء ام قصر عبر سوريا بميناءي طرطوس واللاذقية لربط البحر المتوسط بالخليج العربي.

وزير النقل تحدث لـ(المدى الاقتصادي) عما تحقق وعن مشاريع وزارته المستقبلية.

- قمنا بتشغيل قطارات حديثة واستؤنف أكثر من خط سككي

- نتجه إلى إشراك الشركات العالمية في إدارة المطارات

×لماذا لم يتم اشراك القطاع الخاص في ادارة المطارات العراقية؟

. لدينا ستة مطارات في العراق اثنان منها في كردستان ومطار النجف الدولي تدار من قبل القطاع الخاص والمطارات الاخرى المتمثلة في مطار بغداد الدولي ومطار البصرة ومطار الموصل فانها تدار من قبل سلطة الطيران العراقي ، إضافة الى ذلك لدينا الرغبة باشراك الشركات العالمية لعمل المطارات ولذلك أدخلنا شركات المانية وفرنسية اضافة الى شركة كوتية المانية وهذا هو توجه وزارة النقل في المستقبل باشراك الشركات العالمية المرموقة في هذا المجال لتطوير قطاع النقل الجوي .

و ان الوزارة تتجه نحو الشركات العالمية لذا ادخلنا شركة فرنسية وشركة كلوبل كذلك هناك شركات محلية في إدارة هذا النوع من النقل .

×ماذا بشأن تفعيل القناة الجافة التي أعلن عنها سابقاً؟

. مشروع القناة الجافة يعتبر من أهم المشاريع الحيوية والاساسية تم بموجبه ربط ميناء أم قصر بشمال اوروبا عبر تركيا وميناء أم قصر عبر سوريا بميناءي طرطوس واللاذقية وبذلك تم ربط البحر المتوسط بالخليج العربي وانا طرحت هذا المشروع قبل أن أتسلم حقيبة الوزارة وشرحت ذلك لدولة رئيس الوزراء فرحب بهذا المشروع الذي يعتبر من أقصر الطرق وأرخصها تكلفة لربط جنوب الكرة الارضية بشمالها عبر سوريا وتركيا فهو قفزة قد تغير في رسم سياسات العالم الاقتصادية وهويوازي قناة السويس في الاهمية ... حيث يتم ربط بغداد بالموانئ السورية لذا تدفقت الكثير من البضائع قادمة من الموانئ السورية ضمن مشروع القناة الجافة العراقية . السورية وهذا المشروع يختصر الكثير من الوقت والمال في تكاليف النقل فضلا عن الامان الذي تحققه القناة وبعد تفشي ظاهرة القرصنة وتعرض السفن الى القناة الجافة سيكون طريقها أقصر اضافة الى ان الكلفة ستكون أقل وستحقق جدوى اقتصادية للمستفيدين من تلك القناة والمستفيد من تلك القناة سيتجنب دفع رسوم باهظة ستخدم جميع دول البحر الأبيض المتوسط والبحر الاسود لنقل بضائعها الى الخليج وشرق آسيا عبر العراق.

× ما خطة الوزارة باتجاه تفعيل السكك الحديد، ولماذا لم تستورد قطارات جديدة ؟

. كانت هذه الشبكة متوقفة تماما قبل تسلمنا حقيبة الوزارة حيث قمنا بإصلاح الشبكة بالكامل في منتصف العام الماضي ٢٠٠٩ ، حيث أستأنفت القطارات العمل لنقل البضائع والركاب بشبكة طويلة جدا ولدينا قطار لنقل البضائع والركاب من الموصل الى حلب ، ونحن الان بصدد ربط خط سككي باتجاه تركيا لذلك أنجزنا سكة بالجانب العراقي وبالمقابل أكمل الجانب التركي سكة داخل أراضيه ولكن واجهتنا صعوبة من الجانب السوري تتعلق بالتعرفة الكمركية الكبيرة التي وضعها الجانب السوري حيث جعل الحركة محدودة والان نحن بصدد تخفيضها بمفاوضات مع الجانب السوري الى مستوى معقول وهو خمسة يورو في حين هو طلب ٨ يورو .

و قمنا كذلك بتجديد خطوط السكك بالكامل والان لدينا قطارات تنقل المشتقات النفطية والغاز السائل ومفردات البطاقة التموينية حيث أرتفعت أعداد المسافرين على قطاراتنا بنسبة خمسة أضعاف مما كانت عليه لاننا قمنا بتشغيل قطارات حديثة ، وعملنا على تأهيل أكثر من خمس وثلاثين عربة بالكامل ووقعنا عقداً مع تركيا لشراء عربات جديدة ومن المتوقع ان نستلمها عام ٢٠١١وقمنا بنصب سكة حديد بطول ٧٢ كم من أم قصر الى الشعيبة وحاليا نمد سكة حديد بين الديوانية وبابل ووضعنا الحجر الاساس لسكة حديد بين بغداد وكربلاء وباشرنا التنفيذ ، ولدينا عربات صهاريج محجوزة في سوريا أستطعنا ان نستردها وأعيد تأهيل المحطة العالمية في بغداد وانجزنا قطاراً من بغداد الى الفلوجة والى الرمادي ولدينا قطار لنقل الزائرين من بيغداد الى سامراء وهناك مشروع سكة حديد بغداد الدائري.

×هل في ستراتيجية الوزارة خطة لتفعيل قطاع النقل الداخلي الذي يعاني من تقادم وتأخر ؟

. النقل الداخلي ينقسم الى قسمين النقل داخل المدينة والنقل بين المدن ، ونحن نمتلك أسطولاً كبيراً وحديثاً من المركبات الحديثة التي تعمل بين بغداد والمحافظات وأستلمنا قبل أيام حافلات جديدة من كوريا الجنوبية ذات مواصفات عالمية أضيفت الى اسطولنا ولدينا عشرون حافلة مارسيدس من شركة الباهاوس التي عادت الى وزارة النقل بعد ان كانت مسجلة بأسماء أزلام النظام السابق وبذلك أصبح لدينا اسطول للنقل بين المدن وحتى خارجيا متكوناً من ٥٥٠حافلة حديثة ومتطورة.

اما النقل الداخلي بين المناطق لدينا اسطول قديم لا يلبي حاجيات المواطن العراقي متكوناً من باصات ذات طابقين والباصات الصفراء التي استوردها مجلس محافظة بغداد وهذا لا يلبي طموحنا لتوفير الخدمة على أفضل وجه نرى ان بغداد وحدها تحتاج الى ألف باص ونحن نعمل على ذلك .

× ماذا بشأن ميناء الفاو الذي سبق وان أعلنت الوزارة ان احدى الشركات الاجنبية ستقوم بتنفيذه ؟

ميناء الفاو الكبير بعدما كان ورقة تتداول بين المكاتب، فعند استلامنا الوزارة عملنا على تفعيل هذا المشروع العملاق باتفاق مع شركات ايطالية ، حيث أختيرت الدراسة الايطالية أحيلت الى شركات الاتحاد الايطالي ومن المتوقع وضع حجر الاساس لهذا المشروع العملاق قريبا الذي يعد من الموانئ المهمة التي تحدث طفرة في عملية التبادلات التجارية وتعمل على استيعاب الحركة التجارية المتوقع حدوثها في العراق بعد الاتجاه الاستثماري الهائل خلال الاعوام القليلة المقبلة ، هذا فضلاً عن استيعاب حجم الصادرات النفطية المتوقع ارتفاعها خلال العامين المقبلين بضوء عقود تطوير الانتاج النفطي التي ابرمتها وزارة النفط خلال الفترة القليلة الماضية .

×هل هناك مشاريع ستراتيجية تعكف الوزارة على دراستها خلال العام الحالي ٢٠١٠ وتحديدا المترو ؟

.مشروع المترو يعد من المشاريع الستراتيجية الذي يخص النقل داخل مدينة بغداد فضلاً عن الجانب الجمالي والحضاري لهذا المشروع العملاق الذي مازال لم يحل الى الاستثمار برغم أهميته ، ولكنه حول الى أمانة بغداد قبل استلامنا الوزارة وبعد مخاطبات بيننا وبين أمانة بغداد شكل فريق عمل مشترك لاقامة الدراسات الكافية لاتمام هذا المشروع ولكن هناك مشروعاً أهم من هذا المشروع وهو القطار المعلق لانه لا يحتاج الى استملاك أراض وحفر وقطع طرق والى معوقات المياه الجوفية عرضنا هذا المشروع للاستثمار وهناك ايضا مشروع القطار المعلق في النجف.

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

العراق زاخر بالمواقع الدينية والآثارية

السياحة مازالت تعيش في سبات وكساد كبيرين ... متى تفعّل؟

■ تحقيق / حسن ناصر

يعد العراق من ابرز دول العالم السياحية من حيث عدد المواقع السياحية والآثارية والدينية يمكن لها ان تجعله من اكثر مناطق الجذب السياحي .
ويمكن للاقتصاد العراقي ان ينفتح على السياحة كمصدر دخل جديد يخلصه من ريعيته وأحاديته بسبب الامكانات الهائلة التي يضمها هذا القطاع المهم والحيوي والمعول عليه في تنشيط الاقتصاد الوطني بمختلف محاوره.

أماكن سياحية آثارية ولكن!

أ. اياد صالح – جامعة بغداد قال : هناك جوانب سياحية كثيرة جداً في العراق لكنها غير مفعلة والعراق يزخر بالاماكن الاثارية العريقة المنتشرة في جميع أرجائه ، لكن هناك إهمالاً وعدم اهتمام بهذا الموضوع الحيوي المهم والفعال وعلى الجميع أن يهتم بالسياحة كونها عاملاً من عوامل بناء الاقتصاد الوطني .

تقصير حكومي:

ويرى (محمد المعموري – أستاذ التاريخ المعاصر) أن واقع السياحة في العراق يمر بمرحلة خطيرة وفي تراجع واضح أمام صمت حكومي وتقصير واضح ، وغياب للخطط الستراتيجية وعدم الاستثمار للموارد والثروات السياحية التي يمكن ان تنعكس بإيرادات كبيرة تعتبر احد النوافذ المهمة لدعم الاقتصاد الوطني.

من جانبه أوضح الأكاديمي (مصطفى الربيعي) ان الاهتمام بالسياحة والعمل على تحسين إيراداتها هو أفضل ما تتجه إليه الحكومة وتقليل اعتماديتها على واردات النفط فقط ولا ننسى ان الأزمة المالية التي ألقت بظلالها بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي، وعليه أقول أمام الحكومة فرصة جديدة للاهتمام بالواردات التي تنعش الواقع الاقتصاد للبلاد وما أكثرها في بلاد الرافدين أتمنى أن يكون هناك اهتمام حقيقي بدلاً من التخلف الإداري والخدمي الذي يعشعش في جميع أرجاء مؤسسات ودوائر الدولة .

وأكد الإعلامي (حيدر الموسوي) : ان المرافق السياحية في البلاد كثيرة جداً ومن الصعب ان يتم إحصاؤها وذلك لكثرتها وهذا جانب اقتصادي مشجع ان تكون هناك موارد بديلة للنفط وان السياحة الدينية بحد ذاتها تشكل ايراداً كبيراً جداً يمكن الاعتماد عليه في رفد الاقتصاد بمصادر تمويل اخرى من غير النفط ، ولكن الإهمال الذي تعيشه السياحة الدينية يكاد يشكل ملمحاً بارزاً من ملامح المشهد السياحي في العراق .

العراق عضو في لجنة التراث التاريخي العالمي:

- خبير اقتصادي : هناك 40-30 نوعاً من السياحة واستثمارها يصل الى (5 مليارات دولار) سنوياً .

- رئيس لجنة السياحة والآثار : يجب تفعيل وتنشيط قطاع السياحة بجميع أنواعها

فوز العراق في عضوية لجنة التراث التاريخي والطبيعي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) له أثر ايجابي كبير وانجاز مهم سوف يخلق حالة من الاهتمام بالسياحة من جهة والآثار من جهة أخرى هذا ما قاله الناطق باسم وزارة السياحة والآثار العراقية عبد الزهرة الطالقاني:

. ان العراق رشح للمرة الأولى لعضوية هذه اللجنة التي تعتبر غاية في الأهمية كونها تشرف على ترشيح المواقع التاريخية والأثرية لضمها الى لائحة التراث العالمي وقد فاز العراق بالعضوية بعد تنافس ثلاث دول هي (ايران والسعودية والعراق) علماً انه من الدول التي اختيرت للعضوية إضافة الى العراق هي (فرنسا وروسيا والمكسيك وسويسرا وتايلند واثيوبيا) .

وان العراق يمتلك ثلاثة مواقع أثرية كبيرة ضمت إلى لائحة التراث العالمي وهي (سامراء وآشور والحضر) فضلاً عن المواقع الأثرية التي يتمتع بها العراق وان هذا الفوز سوف يفتح الباب أمام البلاد للإسهام في الجهد الدولي للحفاظ على المواقع الأثرية والطبيعية .

وأعرب الطالقاني عن أمله في ان تسهم عضوية العراق في ضم عدد من مواقعه الاثرية الى اللائحة ومنها المراقد المقدسة في بغداد والنجف الاشرف وكربلاء المقدسة ومواقع أثرية مثل بابل وأور وحصن الاخيضر مؤكداً بان بلاد الرافدين هو موطن اقدم الحضارات التي عرفتها البشرية بدءاً من الاكدية والسومرية والبابلية والأشورية وانتهاء بالحضارة الإسلامية لا سيما العباسية والعثمانية.

دور هيئة السياحة :

مدير عام المجمعات السياحية في هيئة السياحة والآثار الدكتور نجاح محمد الجبوري قال:

يمتلك العراق خزيناً كبيراً من الموارد السياحية المتواجدة على أرضه من عتبات مقدسة و مناطق أثرية تعد خزيناً أثرياً كبيراً جداً .

كما انه هناك نوعين من الوافدين الى العراق وفود تأتي عن طريق الاتفاقيات الدولية الموجودة التي تم الاتفاق عليها مع هيئة الحج والزيارة المعمول بها منذ عام ٢٠٠٥ اما النوع الثاني فهو الذي يأتي عن طريق بعض الشركات التي تمتلك إجازات العمل لإدخال الوافدين خارج الاتفاقيات المذكورة ، وفي الوقت الحاضر يصل أعداد الوافدين الى الزيارة بحدود (١٥٠٠) شخص يومياً من منافذ كثيرة أهمها منفذ المنذرية كما ان هناك تنسيقاً كبيراً مع وزارة النقل العراقية من أجل الاستعانة بحافلاتها الحديثة الجديدة والمتوفرة فيها المواصفات السياحية كما ان العراق يشهد وصول وفود أجنبية بين الحين والآخر، وهناك وفود أجنبية وصلت العراق وستقوم بزيارة لمحافظات العراق كافة وتمثل هذه الوفود شخصيات من دول أجنبية من (كندا وامريكا وبريطانيا) يرغبون في زيارة ودراسة الآثار العراقية وقد تبدأ الجولة من بغداد الى كردستان وبابل والناصرية وهناك رغبة في زيارة المواقع الدينية والأثرية .

وبشأن تحسن الوضع الأمني ودوره في إنعاش السياحة أوضح الجبوري :
ويسهم التحسن الأمني بصورة مباشرة الى حد كبير في تفعيل السياحة في العراق ولا يخفى على الجميع ان الاستقرار الأمني كيف يلقي بظلاله على الأوضاع العامة ويكون هناك عمل وتنسيق مشترك لذا فهناك تحركات جادة على ضرورة تنشيط السياحة .
وبخصوص ابرز المذكرات الموقعة في مجال السياحة قال الجبوري :
وقعت وزارة الدولة لشؤون السياحة مذكرة تفاهم مع منظمة السياحة والتراث الإيرانية بخصوص دخول (٥٠٠٠) زائر يومياً و نحن بانتظار اللجنة الفنية التي ستصل إلى العراق كي تضع آلية جديدة للدخول وللتسعيرة مع تسهيل جميع الأمور المتعلقة موضحاً بان تراكمات كبيرة وضغوطات وان الخمس سنوات الماضية لم تف بالغرض للإرتقاء بواقع السياحة ولا سيما مع الطلب الكبير الحاصل للتوافد من الخارج فنحن نستقبل حالياً (٣٠٠٠) آلاف زائر أيراني بين الاتفاقية وخارج الاتفاقية فضلاً عن آخرين من دول الخليج العربي ونحن نقوم بمتابعة الخدمات وان كانت دون مستوى الطموح لكننا نعمل من اجل تذليل العقوبات والصعوبات وتأهيل الفنادق وتطوير الخدمات بالمستوى المطلوب إضافة الى أننا نعمل بكل الاتجاهات من أجل الارتقاء بالواقع السياحي للبلاد .
ولفت الجبوري الى جملة ترتيبات مع الجهات ذات العلاقة كالتحقيقات الجنائية و وزارة الخارجية و المنافذ الحدودية ، حيث شخصت المعوقات ووضت الحلول والمقترحات إضافة الى تسهيل دخول المنافذ الحدودية وزيادة ما يتطلب من منافذ أخرى ومن مستلزمات عمل من حاسبات وأجهزة أنظمة حماية وجميعها تم تشخيصها ورفعها الى الجهات المختصة.
وتوقع الجبوري دخول العراق أكثر من (١٠٠٠٠) زائر يومياً كطموح مشروع مشيراً الى اتفاقيات وقعت ومذكرات عمل وتفاهم مع الجانب الإيراني لدخول (٥٠٠٠) زائر يومياً وتطويرها تدؤيجياً الى (١٠٠٠٠) زائر يومياً مبيناً ان الجهود متسارعة لتأمين أماكن الإيواء والطعام والبنى التحتية وتطوير المرافق الخدمية الاخرى .

رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة بغداد عصام العبيدي اشار إلى وجود توأمة مع شركات سياحية دولية لغرض تنشيط القطاع السياحي من جهة والاستفادة من خبراتها من جهة أخرى مؤكداً وجود دراسات عديدة بشأن هذا الموضوع .

السياحة الدولية:

رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة بغداد عصام العبيدي اشار إلى وجود توأمة مع شركات سياحية دولية لغرض تنشيط القطاع السياحي من جهة والاستفادة من خبراتها من جهة أخرى مؤكداً وجود دراسات عديدة بشأن هذا الموضوع .
وقال العبيدي : قمنا بجولات عدة خارج العراق وهناك تنسيق في هذا الجانب وقد وجهت دعوات عدة من أذربيجان على توريد السياحة الدينية إضافة الى طلب مقدم الى سوريا للغرض نفسه وفي النية أفتتاح مكتب للتنسيق في البحرين علماً ان الطلب على السياحة العراقية كبير ويحتاج إلى عمل وتنسيق كبير وجاد في الوقت نفسه.
واضاف العبيدي : علينا ان نشجع ونهتم بالسياحة الدولية لانها سياحة ناجحة متطورة كما ان العراق مرغوب بهذا الجانب وله أكثر من محور لاستقطاب السياحة الدولية فهو بلد سياحي من الطراز الأول وله أكثر من منفذ سياحي وديني أي أننا في الصدارة.

وعن السبب الرئيسي الذي يقف وراء عدم الاستفادة من السياحة بشكل فعال ومباشر أوضح العبيدي:
في الوقت الحاضر تم وضع ضوابط تحدد التزام الزائر بتسديد مبلغ معين يفرض على كل زائر لانه وكما يعرف الجميع ان هيئة السياحة والآثار تعمل بطريقة التمويل الذاتي الذي يحتاج الى دعم ذاتي بطبيعة الحال خاصة وان موظفي الهيئة بلغ اكثر من (٤٠٠٠) موظف بينما كان في السابق (٧٥٠) موظفاً لذلك نحتاج الى التمويل المكثف في هذه الفترة أكثر من أي فترة أخرى .

مشاكل السياحة ومعوقاتها:

وعن مشاكل السياحة قال مدير شركة الطف السياحية جاسم هيثم:
ان شركات السفر الخاصة تسعى الى توفير وسائل النقل للزائرين مبيناً وجود حافلات حديثة تنقل الزائرين من الوفود الإيرانية من مهران الى محافظة النجف الاشراف حيث يستغرق بقاؤهم ثلاثة أيام تتم من خلالها أداء مراسيم الزيارة الى (الكوفة – جامع السهلة) ومن ثم الى محافظة كربلاء ويبقون فيها ثلاثة أيام أخرى.
واضاف هيثم: من المعوقات التي تعترض عمل السياحة الدينية هي كثرة السيطرات وانتشارها بشكل واسع وكبير والوقوف بالقرب منها لساعات طوال وطريقة التفتيش وساعات التأخير وهذا بالتأكيد يربك عملنا بالمواعيد لاستقبال الوفود ، وبالتالي ينعكس ذلك بصورة سلبية على سمعة وعمل الشركة، كما علينا ان نقوم بمهام أخرى مثل توفير الطعام الجيد والفنادق المريحة وتكفل علاج المرضى من الزوار وطالب السفارات العراقية في الخارج بمنح تأشيرات الدخول لباقي الزوار الأجانب لزيارة العراق كون ان السياحة تشكل مردوداً اقتصادياً جيداً .
فيما أكد صاحب شركة الأبرار أيوب حسين : ان السياحة تواجه جملة مشاكل وفي مقدمتها التي تتعلق بعدم توفر كوادر متخصصة في مجال السياحة الدينية كالمترجمين والمرشدين والعمال ولا يخفى على الجميع أهمية مدينة كربلاء الدينية ، وكذلك الموارد الطبيعية والبشرية والتي يمكن ان تسهم في عملية الجذب السياحي مشيراً الى ان السياحة الدينية في العراق ازدادت بشكل ملحوظ لكن ليست بالمستوى المطلوب الذي نطمح اليه وبما يتناسب وحجم الزائرين والسياح الراغبين بالمجيء الى العراق .
أما الخبير الاقتصادي د. باسل العبيدي من مركز ما بين النهرين للدراسات والبحوث قال :
السياحة في العراق مورد اقتصادي كبير للبلد ومركز مهم للإنعاش الاقتصادي وأن مدن كربلاء والنجف الأشرف وبغداد وسامراء تتميز بوجود السياحة الدينية ، فضلاً عن الانشطة السياحية الأخرى .
وأضاف العبيدي : توجد قرابة ٣٠ الى ٤٠ نوعا من السياحة لكنها وللأسف الشديد لم تفعل حتى الآن إذا ما علمنا بان استثمار السياحة يصل الى خمسة مليارات سنوياً وان أنواع السياحة كثيرة منها سياحة الآثار والسياحة العلاجية والسياحة الصحراوية والسياحة البيئية وغيرها ، معتبراً ان عدم تفعيل السياحات الأخرى في العراق عموماً يعود الى عدم وجود المستوى الثقافي والسياحي فالسياحة في العراق مجرد عملية روتينية ولا يوجد انفتاح على الثقافات الأخرى والقطاع الخاص قطاع مغلق لا يعمل على تطوير السياحة والارتقاء بها منوهاً الى ان اغلب الزائرين الداخلين الى العراق هم من إيراد ودول الخليج العربي وأعداد قليلة من الدول الإسلامية المجاورة وأكد العبيدي على متابعة الخدمات المقدمة من قبل الشركات والفنادق وترويج معاملات منح الإجازات الخاصة بالشركات السياحية او الفنادق والمطاعم وحسب الضوابط المنصوص عليها في قانون تشغيل وتطبيق المرافق السياحية رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ وقانون شركات السفر والسياحة رقم (٤٩) لسنة١٩٨٣.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
شهدت الاسواق المحلية الاسبوع الماضي نشاط في مبيعات المكيفات

الاقتصادي
انتعشت صناعة الاعلان مع بدء العد التنازلي للانتخابات

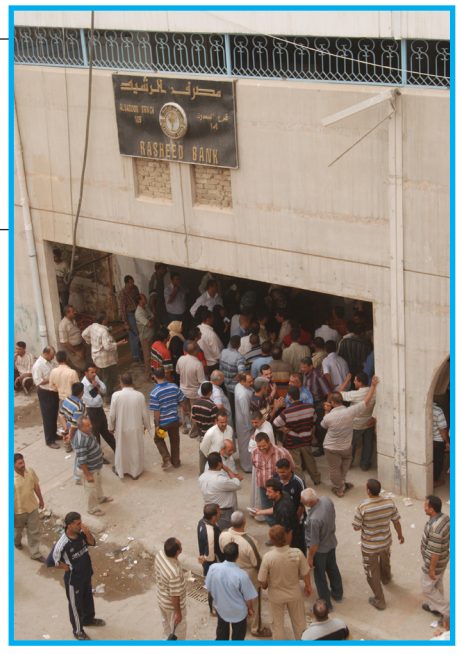

الاقتصادي
استجابت وزارة المالية لدعواتنا المتكررة بشأن خفض نسب الفائدة على القروض

الاقتصادي
غزت العاب الاطفال الصينية الاسواق المحلية

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

هل القطاع الخاص العراقي بحاجة إلى قروض ميسرة؟

□ باسم عبد الهادي حسن

هذا السؤال غالبا ما يطرح في الندوات والمؤتمرات الاقتصادية عندما يجري الحديث عن معوقات عمل القطاع الخاص العراقي والمستثمرين المحليين وبالتاكيد ان معظم اجابات ممثلي القطاع الخاص تكون بالايجاب والتاييد لا سيما في الفترة التي تجاوزت فيها اسعار الفائدة ٢٠٪ قبل عامين واكثر من الان ، الا ان الرأي الأكاديمي لا يجمع على اجابة واحدة ففي الوقت الذي يؤيد البعض تلك الحاجة حتى الان (على الرغم من انخفاض سعر الفائدة الى ٧٪ او اقل) يرى البعض الاخر عكس ذلك ويعتقد ان المعوقات تتعلق بمخاطر الاستثمار وتكاليف التامين لا سيما في سنوات الفراغ الامني، ولكن السؤال اليوم هو هل لا يزال القطاع الخاص العراقي بحاجة الى قروض ميسرة ؟

ابتداءً فان القرض الميسر يعني اما ان يكون سعر الفائدة فيه اقل من المعروض او ان يتضمن فترات سماح قبل بدء التسديد او الاثنين معا وفي العراق فان قراءة الواقع الاقتصادي اليوم يجب ان تأخذ المتغيرات والمعطيات الدولية الراهنة التي نجمت عن تأثير الأزمة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها سيما على اسعار النفط في السوق العالمية والتي تمثل ابرز المؤثرات على الاقتصاد العراقي هذا من جانب فضلا عن اهمية تحديد ملامح الاقتصادي العراقي وتوجهاته المستقبلية لتكون منطلقا لبناء الاسس ووضع الحلول من جانب اخر، ففي الجانب الاول خلفت الازمة المالية العالمية انكماشا بانت ملامحه على مجمل الاقتصادات العالمية على الرغم من تعافي البعض منها في نهاية العام الماضي وفقا لأحدث التقارير الدولية الا ان الاسعار ومعدلات النمو لا تزال منخفضة وفي هذا السياق فان اسعار النفط لا تزال تراوح حول ٨٠ دولاراً للبرميل الأمر الذي انعكس على عائدات العراق ونسبة التراكم ضمن احتياطياته.

اما بخصوص ملامح الاقتصاد العراقي فان العراق قد اعلن التحول نحو اقتصاد السوق وهذا ما اكده الدستور العراقي وبعض القوانين الصادرة في الفترة الماضية الا ان عدداً ليس بالقليل من المتخصصين والمستثمرين لا زالوا يطالبون بإجراءات لا تنسجم مع آليات السوق المراد تطبيقها على سبيل مطالبة الحكومة بالتدخل لتخفيض اسعار الفائدة وهو الامر الذي يخالف قانون البنك المركزي رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ (الذي منح المركزي الاستقلالية اللازمة لاداء عمله) وعندما نقول ان ذلك مخالف للقانون يتهمنا البعض بان هذا الرأي هو ضد تفعيل دور القطاع الخاص ! واذا كانت هذه الاجابة مقبولة من قبل المستثمرين والمنتجين حيث اعتاد البعض منهم على آليات سابقة والبعض الآخر يرغب او يعتقد بان العائق هو سعر الفائدة فان المشكلة في كون الكثير من المتخصصين يشاركون الفئة الاولى الرأي نفسه ويعتقدون بأهمية التدخل لتغيير سعر الفائدة!

ولكي اكون واضحا امام القارئ اقول: اعتقد ان القطاع الخاص العراقي بحاجة الى تمويل ولكنني لا اعتقد بان سعر الفائدة كان هو العائق امام ولوج السوق من قبل المستثمرين والمنتجين العراقيين وارى ان التردد لاسباب امنية دفع الكثير من المنتجين إلى العزوف عن الاستثمار لا سيما في سنوات الفراغ الامني وربما يكون الدليل على ذلك هو انخفاض سعر الفائدة اليوم الى اقل من ٧٪ فلماذا لا يقترض المستثمرون ؟! حيث لا زال البعض منهم يطالب بتخفيض اكبر للفائدة وانا اسأل ما اسعار الفائدة التي يريدونها؟

ان ودائع مصرفي الرافدين والرشيد تربو على ٣٠ تريليون دينار عراقي وبالتالي فهي ترغب وبشكل مؤكد في استثمارها من خلال منح الائتمان لا سيما مع توقف الاستثمار الليلي الذي كان يقيمه البنك المركزي العراقي الا ان الفائدة التي تضعها المصارف لن تكون اقل من ٥٪ حسب اعتقادي لتغطية النفقات التشغيلية لتلك المصارف والتي تقارب ٣٪ حسب بعض الدراسات، وهذه الارقام مناسبة جدا للاقتراض والاستثمار ويبقى امام المستثمرين التفاوض مع المصارف للحصول على سماحات زمنية وهذا يمكن ان يتم بشكل مباشر لانه يقع ضمن صلاحيات مجالس ادارة المصارف، كما ان الحكومة يمكن ان تتحمل جزءاً من الفائدة لتزيد قدرة القطاع الخاص على المنافسة ضمن مرحلة مؤقتة توضع وفقا لدراسة علمية تعد لهذا الغرض يمكن ان تقوم وزارة المالية باعدادها ولكن يبقى السؤال الاهم، هل تستطيع الموازنة العامة ٢٠١٠ تحمّل هذه المبالغ لا سيما اذا ما علمنا ان العجز المتوقع فيها يربو على العشرين مليار دولار؟!

رؤية مستقبلية للنظام الضريبي في العراق*

الدكتور مجيد الشرع

تعد الضرائب ذات ابعاد تمتد آثارها في المجتمع وهي وسيلة مهمة لتدخل الدولة في الحصول على ايرادات نقدية بقصد تغطية الاعباء العامة.

وقد تعددت آراء المفكرين من الاقتصاديين والمحاسبين في اهداف النظام الضريبي(Tax System Objectives) ولكن مجمل الآراء تنصب في الاحاطة ببنية الاقتصاد القومي لأي بلد بحيث يعد النظام الضريبي كوسيلة لأخراج الاقتصاد من حياة التضخم او الركود الاقتصادي وذلك بالتأثير على القوة الشرائية لدخل الفرد.

واستنادا الى ما ذكر اعلاه فقد تطور التشريع الضريبي في اغلب دول العالم تطورا يحاكي التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولعلنا في العراق نخطو خطوة ايجابية في تصحيح مفهوم النظام الضريبي لما اكتنفه من غموض في التفسير في عمليات التطبيق والاعتماد على قوانين ضريبية لا تنسجم مع متطلبات المرحلة المستقبلية وخاصة بعد هبوط قوة الدينار العراقي الى منحدرات عميقة الخطورة مما يؤثر على حصيلة الضريبة او صعوبة تطبيقها.

وسنتناول في هذه الورقة مناقشة بعض الامور المتعلقة بألاصلاح الضريبي في العراق مع التركيز على ضريبة الدخل المتعلقة بالرواتب والاجور استنادا لما ورد في قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته والتعليمات الادارية ذات العلاقة بهذ الصدد وكما يأتي:

اولا: نسب الضريبة:

لازال قانون ضريبة الدخل رقم(١١٣) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته نافذا في تطبيق اسس احتساب ضريبة الدخل وقد جرت بعض التعديلات التي تمس السماحات والاعفاءات وذلك بسبب تدني العملة العراقية.

وبنظرة محاسبية فاحصة يمكننا بيان اوجه الخلل التي يمكن معالجتها في تشريعات مستقبلية لضريبة الدخل والمتعلقة بالنسب،حيث تجسد هذه النظرة ان النسب المفروضة على الدخل حددت بصورة مباشرة على الدخل المحقق حتى ولو كان دينارا واحدا بمعنى ان الاحتساب يأخذ الكيفية الآتية حسب المادة الثالثة عشرة (مقياس الضريبة) :

٣٪لغاية ٢٥٠٠٠٠ دينار.

٥٪ مازاد على الـ ٢٥٠٠٠٠ دينار.

١٠٪ مازاد على الـ ٥٠٠٠٠٠ دينار.

١٥٪ مازاد على الـ ١٠٠٠٠٠٠ دينار

وهذا الاحتساب تنقصه الدقة المحاسبية في التحديد ، حيث الأفضل ان يقول:

٣٪ على كل دينار من ال ٢٥٠٠٠٠ الاولى.

٥٪ على كل دينار من ٢٥٠٠٠٠ دينار التالية لغاية ٥٠٠٠٠٠ دينار

١٠٪ على كل دينارمن ٢٥٠٠٠٠ التالية لغاية الـ ١٠٠٠٠٠٠ دينار.

١٥٪ على كل دينارعلى مازاد على ١٠٠٠٠٠٠ دينار.

ويمكن صياغتها في صيغة اخرى وكما يلي:

٣٪ على كل دينار لغاية ٢٥٠٠٠٠ دينار.

٥٪ على كل دينار لغاية ٥٠٠٠٠٠ دينار.

١٠٪ على كل دينار لغاية ١٠٠٠٠٠٠ دينار

١٥٪ لكل دينار على مازاد على ١٠٠٠٠٠٠ دينار.

بالاضافة الى ذلك نجد ان هذه النسب تشمل حتى ذوي الدخول الواطئة فمثلا شخص اعزب براتب /٢٥٠٠٠٠/ دينار شهريا يخضع للضريبة حيث ان السماح المقرر له سنويا هو/٢٥٠٠٠٠٠/ دينار في حين ان الدخل الذي سيحققه هو /٣٠٠٠٠٠٠/ دينار وبذلك يخضع للضريبة بحدود/٢٠٠٠٠/ دينار تقريبا.

ولهذا نقترح اعفاء نسبة من الرواتب والاجور مثلا ٥٠٪ من الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للعاملين لديها وما زاد عن ذلك يخضع للضريبة حسب النسب المثبتة ويمكن ان يشمل ذلك منتسبي القطاع الخاص ايضا وذلك تثمينا للجهد المبذول من قبل الفرد في هذا المجال كما هو عليه الحال في (التشريع الاردني).

ثانيا : السماحات:

عند النظر للسماحات القانونية التي اقرها المشرع العراقي يمكننا ملاحظة الآتي:

أ-اعطى المشرع سماحا قانونيا مبلغا قدره/٤٥٠٠٠٠٠/ دينار للاعزب أوالأرمل او للمتزوج وزوجته ربة بيت او تم دمج مدخولاتها مع مدخولاته واعطى شروطا لدمج الدخل ومن بين تلك الشروط كما جاء في الفقرة(أ) من اولا من المادة(٧) حيث نصت (اذا لم يكن للزوج دخل خاضع للضريبة) والفقرة(ب) من المادة نفسها (اذا كانت مدخولات الزوج دون السماح القانوني)، وهنا يرد الاشكال في زيادة احد النصين لان كل منهما يعبر عن المضمون نفسه عند دمج المدخولات.

الادارة الضريبية والتحوّل إلى اقتصاد السوق

□ كريم سالم

مفهوم الإدارة الضريبية

تشمل الادارة بالمفهوم العام عمليات عدة منها التخطيط والقيادة والتنظيم والرقابة التي تمارسها المنظمة لغرض تحقيق اهدافها بكفاءة ، وان الادارة الضريبية باعتبارها الاداة المختصة بتطبيق القوانين الضريبية أي الربط بين العمليتين التشريعية والتنفيذية فهي وعلى وفق الاطار العام لمفهوم الادارة تختص بتنفيذ القوانين الضريبية عبر عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة بهدف تقدير وربط وتحصيل الضريبة على وفق القواعد القانونية المقررة.

والادارة الضريبية لا تختلف عن غيرها من الادارات من ناحية الوظائف الرئيسة التي تؤديها في سبيل تحقيق اهدافها، وعلى هذا الاساس يمكن دراستها من خلال الوظائف الرئيسية " التخطيط ، القيادة ، التنظيم ، الرقابة " او من خلال مدخل الانشطة الرئيسة التي تمارسها والمتمثلة في تقدير وربط الضريبة وجبايتها على ضوء الحدود القانونية والتعليمات الخاصة.

واجبات الادارة الضريبية

تختص الادارة الضريبية بتنفيذ القوانين والتحقق من سلامة تطبيقها لضمان حقوق الخزينة من جهة وحقوق المكلفين من الجهة الاخرى ، واقتراح التعديلات والتشريعات التي تساعد على تطوير النظام الضريبي.

وتعد الادارة الضريبية العنصر الفاعل في امكانية تطبيق ضريبة معينة ، وكثيرا ما قيل ان الجهاز الضريبي الكفء لايمكنه تحويل ضريبة سيئة الى حسنة ، ولكن الجهاز الضريبي غير الكفء بامكانه ان يحول احسن الضرائب الى أسوئها.

سمات الإدارة الضريبية الحديثة ومعايير قياس فاعليتها

من سمات الادارة الضريبية الحديثة :

١- هيكل ضريبي متكامل .

٢- مقر رئيسي فعال.

٣- ممارسات عمل آلية تساند عملية التقدير الذاتي.

٤- خدمات موثوقة .

٥- كادر مؤهل على مستوى عالٍ.

وان احد المعايير المهمة لقياس فاعلية الادارة الضريبية هو مدى التقدم الحاصل في تقليص الفجوة الضريبية بين الايرادات المتحققة فعلا وبين الايرادات الممكنة واختيار الاساليب التي تقود الى رفع مستوى الامتثال الطوعي.

إصلاح الإدارة الضريبية جزء مهم من الإصلاح الضريبي

ان الشرط المسبق للاصلاح الضريبي هو اصلاح الادارة الضريبية، وقد تم ملاحظة انه ومن خلال اصلاح الادارة الضريبية امكن المحافظة على الايرادات الضريبية وحتى زيادتها مع تخفيض معدلات الضريبة.

وينصح المتخصصون – ولاغراض اصلاح الادارة الضريبية – بانشاء هيكل تنظيمي يقوم على اساس الوظيفة لان ذلك سيمكن الادارة الضريبية من استخدام اسلوب متكامل في التعامل مع المكلفين اذ ان مختلف الضرائب تتطلب تعامل الادارة مع المكلفين ومن غير المقبول الاتصال المستمر مع المكلفين أنفسهم لجمع الضرائب.

يسمح الهيكل التنظيمي على اساس الوظيفة بمستوى افضل للتخصص والاستخدام الامثل للكوادر ومستوى عالٍ من السيطرة الادارية.

يمكن استخدام مدخل اعادة هندسة العمليات بهدف تعظيم القيمة، هذا المدخل يهدف الى ادخال تحسينات جوهرية فائقة في معايير الاداء الحاسم مثل التكلفة والسرعة والاتقان وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة كعامل تمكين اساسي يسمح للمنظمة باعادة هندسة نظم اعمالها.

الادارة الضريبية والتحول إلى اقتصاد السوق

خلال عهد التخطيط المركزي كانت الدولة تمتلك معظم الثروات المادية والمالية، وكانت سلطة القرار في توجيه الموارد واستخدامها تحدد من قبل السلطات العليا، ولكن مع تفكك اليات التنسيق والسيطرة والتوجيه ومع مارافقها من تحرير الاسعار وعمليات التخصيصية حدثت تغييرات جوهرية في بيئة جمع الايرادات وفي مستوياتها ومصادرها والمعلومات المتوفرة عنها واصبح عدد المشروعات الخاصة كبيراً جدا، ولذلك تحدد الهدف العام بعد التحول باقامة نظم ضريبية تقوم على اسس اقتصادية على غرار تلك السائدة في اقتصاد السوق واتجهت جهود الاصلاح الضريبي إلى تصفية متعلقات النظم الضريبية السابقة التي تعيق عملية التحول الى اقتصاد السوق ، وجرى اعادة النظر بالهيكل الضريبي باحداث ضرائب جديدة والغاء ضرائب سابقة.

ويعد اصلاح الادارة الضريبية عنصرا مكملا للتغييرات التي حدثت في بنود الهيكل الضريبي ، وكان الوضع بعد التحول في أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي السابق يشير الى جملة حقائق منها:

- ندرة المعلومات المتعلقة بالانشطة الاقتصادية .
- ازدياد عدد الانشطة الاقتصادية.
- ازدياد عدد الخاضعين للضريبة.
- ازدياد المشاكل المرتبطة بالمواضيع اعلاه مثل التهرب الضريبي وغيرها.

وعموما يشمل اصلاح الادارة الضريبية بعد التحول نطاقا واسعا من الانشطة والاجراءات يمكن تبويبها في ثلاثة مجالات هي:

١- تنظيم الادارة الضريبية حيث تفتقر الاقتصادات المتحولة الى كفاءة التنظيم وسوء التدريب وانخفاض الاجور والفساد الاداري.

٢- النظم والاجراءات حيث ان هناك صعوبة في فرض الضرائب على الكثير من المشروعات الخاصة ولاسيما الصغيرة منها مع ضعف الاجراءات الخاصة بالتقدير الذاتي.

٣- تنفيذ القوانين الضريبية اذ ان هناك عدداً من الدول تطبق قوانين فعالة في مسألة عدم الامتثال للضريبة وتدخّل القضاء وإمكانية الوصول إلى الودائع المصرفية للممولين وكانت التدابير الاضافية تتعلق باقامة معايير حسابية حديثة وبيان حقوق وواجبات دافعي الضرائب ومكننة النظام الضريبي وتدريب الكوادر على التعامل مع المتغيرات السريعة.

عموما ان الادارة الضريبية قبل التحول كانت تتعامل مع عدد قليل من المشروعات المتعاونة نسبيا ، لكن ظروف التحول توجب على هذه الادارة ان تتعامل مع عدد كبير جدا من دافعي الضرائب غير المتعاونين وبدلا من المشروعات الاقتصادية الضخمة التي كانت تقدم الجانب الاكبر من الايرادات الضريبية ظهر منتجو القطاع الخاص الصغار الذين يصعب استحصال الضريبة منهم، لذلك فقد انخفضت الايرادات الضريبية بوضوح.

امام هذا الوضع يجب اصلاح الادارة الضريبية وتقويتها ليكمل الاصلاح في هذا الجانب الاصلاح في الجانب الاخر المتمثل باصلاح السياسة الضريبية ذلك ان التغييرات في السياسة الضريبية ينبغي ان تكون متوافقة مع القدرات الادارية.

ان تحسين قدرة الادارة الضريبية وتحديد حقوق وواجبات دافعي الضرائب والجوانب الاخرى المتعلقة بتدريب وتطوير الكادر الضريبي يجب ان تقترن بتوفير حماية قانونية للادارة الضريبية.

ان اصلاح الادارة الضريبية يعد حاجة ملحة لتأثير ذلك على الحصيلة الضريبية ، وقد شكلت مواطن الضعف العميق في الادارة الضريبية عنصرا مهماً من عناصر النقص المزمن في الايرادات الضريبية في روسيا.

ان التحول الى اقتصاد السوق سيلقي على عاتق الادارة الضريبية مسؤولية التعامل مع انشطة استثمارية لشركات كبرى الامر الذي يوجب تطوير ادواتها.

ب- اعطى المشرع ايضا في المادة الثانية عشرة (١-ب) سماحا للأولاد بحدود/٢٠٠٠٠٠/ دينار عن كل ولد مهما كان عددهم وقد حدد المشرع الضريبي الحد الاعلى لعمر الابن المستمر على الدراسة سن الخامسة والعشرين او اكمال دراسته في المدرسة الاعدادية او العالية ويراعى في ذلك اقصر الاجلين ولم يتطرق الى البنات في هذا الصدد فهل ان البنت غير مشمولة اذا استمرت في دراستها ؟

كما انه من ناحية اخرى اشترط في ضمن الفقرة ان الولد يحرم من السماح بعد بلغوه سن الثامنة عشرة، وهذا اجراء ينبغي اعادة النظر فيه عند التشريعات المستقبلية بسبب عوامل البطالة وخاصة بالنسبة للبنات.

ج- لم يذكر بالتشريع الضريبي في هذا الصدد عن وجود سماح خاص للطالب الذي يواصل دراسته العليا حيث ان بعض التشريعات بالدول العربية ومنها الاردن تعطي مثل هذا السماح حيث يبلغ بحدود/٣٢٥٠٠٠٠/ دينار وهذه نقطة ينبغي الالتفات لها في التشريعات القادمة.

د- لم يذكر في التشريع الضريبي االسماحات العائلية في حالة اعالة المكلف لوالده او لوالدته او الاثنين معا و كذلك للجد والجدة او الاخت والاخ في حالة ثبوت عدم وجود دخل مستقل لهم.

هـ- كما ان المشرع في ذات المادة اعطى اعفاء لزوجة المكلف او زوجاته اذا كان لربة بيت مبلغ مليوني دينار وهنا يثار التساؤل لماذا لا يعطى اعفاء خاص للزوجات حيث ان العدالة الضريبية لم تتحقق لأن الذي لديه زوجة واحدة يتساوى مع الذي عنده اكثر من زوجة واحدة.

ثالثا:الاعفاءات:

لم يتطرق في التشريع الضريبي الى اعفاء المكلف من بدل الايجار الذي يدفعه والمؤيد رسميا ولا بأس من اشتراط حد اعلى للايجار المسموح بإعفائه وهذه النقطة ينبغي الالتفات اليها في تشريعات مستقبلية.

رابعا : حصص الارباح :

هناك ملاحظة مهمة بالنسبة الى الدخل الذي يحصل عليه المكلف عن حصته من الارباح نتيجة لمساهمته مثلا في الشركة المساهمة المحدودة حيث تعتبر هذه الحصة من اجمالي دخل المكلف الخاضع للضريبة ويعني ذلك ان هذه الحصة خضعت لأزدواج ضريبي حسب المفهوم المحاسبي مرة عندما خضعت الى نسبة الـ ١٥٪ من الدخل الذي حصلت عليه الشركة ومرة اخرى عندما اضيفت حصة المساهم الى مدخولاته ،ولذا يقتضي التنويه الى دراسة هذه النقطة عند التشريع المستقبلي ومدى احقية الفرض على غرار ما معمول به بالنسبة الى شركات الاشخاص حيث يتم توزيع الدخل المحسوب للشركة على الشركاء.

خامسا:

ورد في التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ الصادرة استنادا الى احكام الفقرة(٤) من المادة الحادية والستين من قانون ضريبة الدخل رقم(١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل الفقرة(ثالثا) من تلك التعليمات ان الفقرة (ج) منها مكررة من حيث المنطوق مع الفقرة(ا) حيث النص متشابه بالنسبة لمدخولات الولد غير المتزوج الذي لم يتم الثامنة عشرة مع عدم وجود الابوين او وفاة الوالد ولهذا يجب الالتفات الى ذلك في التشريع المستقبلي.

كذلك ورد في الفقرة رابعا من هذه التعليمات بشأن الولد المتزوج ولم يتم سن الثامنة عشرة من العمر حيث يكون مكلفا مستقلا بذاته ولدينا التعليق الآتي:

ان القانون العراقي يحدد سن الزواج الشرعي بـ ١٨ سنة ومعنى ذلك انه لا يعترف بالزواج دون هذه السنة اذن كيف تفرض الضريبة واعتباره شخصا مستقلا؟

جاءت التعبيرات مطلقة للولد فهل يعني به الذكر والانثى أو الذكر فقط حيث ان مدلولات التعليمات تعني الذكر ولذا يقتضي التحديد الدقيق علما ان قانون ضريبة الدخل محل الدراسة في الفقر(٣) من المادة الثانية عشرة حدد تعبير الولد على الجنسين.

سادسا :

لم نلحظ في التعليمات او في متن القانون محل الدراسة ان يراجع الشخص المكلف وخاصة اذا كان موظفا دائرة الضريبة المختصة ويقدم كشف التقدير الذاتي الى مخمن الضريبة بعد ان يزود من دائرته بكتاب يبين مدخولاته من الرواتب والاجور ومقدار الضريبة المستوفاة منه حتى يتم التحاسب الفعلي للتأكد من احتساب الضريبة عليه.

هذه ملاحظات قد حاولنا جهد الامكان سردها وباعتقادنا ان هناك ملاحظات اخرى جديرة بالاهتمام وخاصة اذا ماعرض قانون ضريبة الدخل في حالة تشريعه مجددا على اساتذة جامعيين معنيين بتدريس مادة المحاسبة الضريبية حيث تكون لديهم حصيلة من تلك الملاحظات يمكن ان تثري ذلك التشريع.

× بحث ألقي في ندوة الضرائب التي عقدت في ١٣ / ٢ / ٢٠١٠.

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

جدلية المؤجر والمستأجر

بين قانون الإيجار الحالي وارتفاع سقف الايجارات

ما العقود السكنية التي تقع على العقارات المتخذة لأغراض السكن؟ فأن قانون إيجار العقار هو الذي يتولى تنظيم هذه الحالة وليس القانون المدني وبالتالي فان المؤجر لا يحق له المطالبة بزيادة الإيجار بعد مرور (12) سنة وما لم تتحقق إحدى الحالات من الحالات الأربع عشرة التي حددها القانون لطلب التخلية.

استطلاع / خالد عبد الامير

يعاني العراق اليوم من أزمة خانقة في السكن انعكست سلباً على العلاقة بين المؤجر والمستأجر في ظل قانون للايجار تشوبه الكثير من الهنات تقابله ظاهرة ارتفاع اسعار الايجار.

(المدى الاقتصادي) فتحت هذا الملف وناقشته مع المختصين وعدد من المؤجرين والمستأجرين .

المستأجر (احمد منصور – أعمال حرة – الشعب) حدثنا قائلاً: كنت قد استأجرت هذه الدار عام (١٩٩٩) ببدل إيجار قدره (١٢٠,٠٠٠) دينار ومنذ ذلك الحين وحتى الآن وكلما جاءت المؤجرة طالبتني بزيادة الإيجار إلى أن أصبح (٣٠٠,٠٠٠) دينار مع ان القانون يمنعها من طلب الزيادة والإخلاء إلا بعد (١٢) عاماً وقبل شهرين طالبتني بزيادة بدل الإيجار الى (٥٠٠,٠٠٠) دينار او إخلائه.

المستأجر (مصطفى العبيدي – تاجر – الكرادة) كان أفضل حالاً من الذين استطلعنا آراءهم قبله حيث قال : ماذا يريد المؤجر أكثر من ذلك فبدل الإيجار هو (٢٥٠٠) دولار شهرياً أحولها له الى الخارج وأنا من يفكر بإخلاء الدار والبحث عن دار جديدة أخرى مناسبة فالإيجار الحالي مرتفع جداً.

المستأجر (حسام حسين – موظف) أستأجرت منزلاً مساحته (٥٠م٢) ببدل إيجار قدره (٣٠٠,٠٠٠) دينار وبعقد لمدة (٦) أشهر انتهت فترة العقد وطالبني المؤجر برفع بدل الإيجار إلى (٤٠٠,٠٠٠) دينار مع وضع بنود في العقد تلزمني بدفع ضعف قيمة الايجار في حالة بقائي في الدار دون أن ادفع الزيادة فأين القانون الذي يحمي المؤجر وهل هذا العقد المبرم بيننا هو عقد قانوني ؟ نحن نعلم انه غير قانوني لكن أين الدولة وأجهزتها التي تسهم في؟ تطبيق القوانين ؟ سأضطر إلى دفع ما يريده المؤجر فالانتقال الى منزل آخر يعي تدمير الأثاث ووضع مبالغ لترميم الدار المؤجرة الجديدة ودفع أجور دلالية جديدة أجور نقل ويعني استبدال الجيران بجيران جدد وهذا لا يلائم المستأجر.

المستأجر (كمال محمد – موظف – شارع فلسطين) تحدث قائلاً : قبل عام أخليت الدار التي كنت استأجرها بسبب مضايقات المالك واستأجرت هذه الشقة بمبلغ كبير (٥٠٠,٠٠٠) دينار شهرياً ومن دون عقد مع الاتفاق بتعديل الإيجار سنوياً او الإخلاء ونحن مضطرون للقبول بجميع شروط المؤجر لأنه ليس من السهل ان تجد سكناً ملائماً في الوقت الحاضر بالإضافة إلى تخلي الدولة عن حماية المستأجر.

مستأجرون لعقارات تجارية:

المستأجر (أبو علي – صاحب محل لبيع الساعات – شارع الرشيد) قال :

نحن نعاني من استغلال المؤجر لنا وتهديده لنا بين فترة وأخرى بإخراجنا من محلاتنا حيث سبق ووجه انذاراً لي بالإخلاء فاضطررت لزيادة الإيجار كما قام بإخلاء المحل المجاور لي واستغلاله لصالحه ودون ان يعوض صاحبه مع أننا جميعاً دفعنا (سر قفليه) مقابل محالنا، لا يوجد قانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يمكن الاعتماد عليه ألان .

المستأجر (حاتم – صاحب فرن صمون – شارع الرشيد) حدثنا قائلاً : المستأجر التجاري أسوأ من المستأجر السكني حيث انه سيفقد رأسماله ومصدر رزقه فليس من المعقول ان يشتري المستأجر المأجور ويدفع (السر قفليه) ويؤسس لمشروعه وما ان يبدأ المشروع بالعمل حتى يكون المؤجر له بالمرصاد ليقاسمه مصدر رزقه عن طريق الزيادة غير المعقولة في بدل الإيجار او الإخلاء لغرض بيعه لمؤجر آخر .

المستأجر (جواد ناجي – صاحب معمل خياطة – شارع النهر) حدثنا قائلاً: منذ سقوط النظام السابق ونحن متوقفون عن العمل لكن الإيجار تضاعف مرتين وما زال المؤجر يسعى لإخراجي من الشقة فبعد ست سنوات متواصلة من توقفنا عن العمل لم أتأخر عن تسديد الإيجار ومع انه لم يبرم عقداً اصولياً معي ويمتنع عن تحرير ايصالاً باستلام الإيجار وهذه عقبة وضعها أمامي كي يحرمني من بيعها والتخلي عنها .

آراء المؤجرين:

المؤجر (عبد الحسين كاظم – الشعب) الذي حدثنا قائلاً : زيادة الإيجارات هي مسألة طبيعية في ظل الارتفاع الحاد للأسعار ولأزمة السكن ، ونحن لا نجبر المستأجر على البقاء اذا كان إيجاره مرتفعاً !

الدلال (محمد عباس زغير – الشرطة الخامسة) وهو مؤجر لثلاثة منازل يمتلكها حدثنا قائلاً: الإيجارات الحالية هي إيجارات معقولة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ولو قارنت بين قيمة الدار مع مردودها المادي فإنها تعتبر تجارة خاسرة .

المؤجر (عماد سعدون – مالك عمارة – الخضراء) يوضح : لم أطلب من مستأجر يوماً بزيادة غير معقولة بل ان الإيجار في هذه البناية اقل من المتوسط ولكن في حالات معينة وبناءً على طلب بقية سكان البناية قد اطلب من مستأجر ما إخلاء الشقة وإيجاد سكناً آخر له لمخالفته الآداب، وكان سكان هذه البناية راضين عن المؤجر من ناحية الإيجارات وطريقة تعامله الجيدة معهم .

اما المحامي (صبيح حميد – بغداد الجديدة) قال : قانون الايجارات الحالي يبيح للمستأجر بالبقاء في المأجور لمدة لا تزيد عن (١٢) سنة لذلك يضع في حساباته هذه الفترة ويضع بدل الإيجار الذي يناسبه ، بالإضافة إلى ان الدولة وعند تطبيقها خطة فرض القانون وفي محاولة لإعادة المهجرين الى منازلهم أعطت الحق للجيش بإخلاء الدور وإعادتها الى أصحابها المهجرين وهنا سارع الكثير من المؤجرين بالادعاء بأنهم مهجرون ويرغبون بالعودة الى منازلهم وبمساعدة رجال الحرس الوطني وبدلاً من إعادة المهجرين تحول المستأجرون الى مهجرين.

الرأي القانوني:

أما المحامي (عبد الرؤوف عبد القادر) تحدث الينا عن الأساليب غير القانونية التي يتبعها المؤجر مثل عدم إعطاء العقد او يبرم عقد حراسة مع المستأجر البسيط لكنها لا تنطلي على القضاة فهم على دراية ومعرفة كون هذا الشخص هو مؤجر حقيقي ام حارس ، كما يعمد البعض بتوجيه انذار بالإخلاء للمأجور التجاري فيسارع المستأجر بالإخلاء لجهله بالقانون وقرار الإخلاء لا يأتي بتبليغ من كاتب العدل بل من امر من المحكمة ، كما ان القانون واضح ولا يقبل اللبس حيث ان أي عقد يبرمه المؤجر مع المستأجر مخالفاً لقانون إيجار العقار يعد عقداً باطلاً.

وأوضح الخبير القانوني المحامي (طارق حرب) القانون الذي ينظم عملية الإيجار بالقول : فيما يخص العقود التجارية مثل تأجير (المحال، المكاتب ، المصانع ، الورش) فإنها محكومة بإحكام القانون المدني حيث تنظم العقود بإدارة الطرفين ويلتزم الطرفان به ما دام العقد سارياً لحين انتهاء مدة العقد حيث يتم الاتفاق بين الطرفين من جديد على بنود العقد الجديد او البقاء على العقود القديمة نفسها.

أما العقود السكنية التي تقع على العقارات المتخذة لأغراض السكن فأن قانون إيجار العقار هو الذي يتولى تنظيم هذه الحالة وليس القانون المدني وبالتالي فان المؤجر لا يحق له المطالبة بزيادة الإيجار بعد مرور (١٢) سنة وما لم تتحقق إحدى الحالات من الحالات الأربع عشرة التي حددها القانون لطلب التخلية ومنها على سبيل المثال (عدم دفع الإيجار، هدم العقار لغرض بنائه من جديد ، إحالة الموظف على التقاعد والانتقال إلى المنطقة التي فيها المأجور، وغيرها من الأسباب).

هذه الأسباب أن لم يتوفر احدهما فلا يجوز التخلية ويكون مصير الدعوى التي يقيمها المؤجر لدى المحكمة هو الرد والرفض وعدم القبول وفي ما يخص من يؤجر من دون إبرام عقد او إعطاء إيصال باستلام الإيجار في ما يتعلق بالعقود التجارية قال : ان العقد هو شريعة المتعاقدين ويتم بإرادة الطرفين وان امتناع المؤجر عن إبرام العقد لا يعني أضعاف موقف المستأجر بقدر ما هو أضعاف لموقفه القانوني.

أما الدكتورة (فائزة باباخان) المستشارة القانونية في مجلس النواب قالت: أن قانون أيجار العقار هو نفسه القانون القديم وان التعديل المقترح هو في تقليص الفترة من (١٢) سنة إلى (٣) سنوات لانتهاء مدة العقد والاتفاق من جديد على إخلاء المأجور أو زيادة الإيجار، أي أن التعديل ينصب في مصلحة المؤجر، والقانون ما زال تحت الدراسة ولم يتم تقديمه للتصويت.

منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومراحل تطورها

اعداد / قاسم حسين موزان

بناءً على دعوة من الحكومة العراقية انعقد في بغداد للفترة من ١٠ الى ١٤ ايلول عام ١٩٦٠ اجتماع ضم خمس دول إضافة الى العراق كل من ايران والسعودية الكويت وفنزويلاعلى تاسيس منظمة ،حكومية،تهتم بالسياسات النفطية لهذه الدول اطلق عليها (منظمة الاقطار المصدره للنفط) يقابلها باللغة الانكليزية organization of petroleum exporting countries .و اختصارا (opec) ومنذ ذلك الحين اعتبرت الدول أعلاه (دول مؤسسة). وقد روعي عند التاسيس ان تكون قراراتها باجماع الدول الخمس المؤسسة وقد أنظمت إليها لاحقا كل من قطر (١٩٦١) ،اندونيسيا (١٩٦٢)، ليبيا(١٩٦٢) ، الجزائر(١٩٦٩) ، نيجتريا(١٩٧١)، الاكوادور(١٩٧٣)، وأخيرا الغابون في عام ١٩٧٥. بقيت سلطنةعمان دولة عربية منتجة ومصدرة للنفط خارج اطار منظمة اوبك الا ان هذا لم يمنع من التعاون معها احيانا ،اذا تطلبت مصلحة الطرفين ذلك .عدد الاعضاء حاليا أحد عشر عضوا بعد انسحاب كل من الاكوادور ١٩٩٢ والغابون عام ١٩٩٤ وقد جاء في شروط قبول عضوية الدول الراغبة بالانضمام الى المنظمة ان تكون لديها نفس المصالح النفطية للدول المصدرة للنفط اضافة الى توفير كميات صافية من النفط المنتج المعد للتصدير substantial net export of crude oil و عليه في الوقت الحاضرمن الصعوبة عد اندونيسيا دولة عضوا في المنظمة لان انتاجها الحالي لايسد الاستهلاك المحلي . المنظمة تتكون من ثلاث هيئات هي (conference)وهي اعلى سلطة ومجلس المحافظين (board of governors)والهيئة الثالثة (the secrtetariat) وفي البداية اتخذت المنظمة من جنيف /سويسرا مقراً لأمانتها الدائمة قبل ان تنتقل في الاول من ايلول عام ١٩٦٥ الى فيينا عاصمة النمسا ومع ذلك تعقد المنظمة اجتماعاتها في اماكن اخرى من العالم غير مقرها الدائم .حاليا قرارات المنظمة باغلبية الثلثين على أن تكون أصوات الدول المؤسسة من ضمنها واتخذت من الانجليزية لغة رسمية لها وتعتقد (eia) ان ٤٠٪ من الانتاج العالمي ياتي من دول أوبك وان ثلثي المخزون النفطي العالمي موجود فيها.

حيثيات التأسيس وأهداف المنظمة

في عام ١٩٥٩ أنشأت الحكومة الامريكية ((mandatory oil import quota program أو اختصارا (moip) وبموجبه حددت كميات النفط الخام والمصفى المستورد اليها وعلى شكل حصص من الدول المصدرة للنفط مع إعطاء أفضلية للمكسيك وكندا مما قلل من حصص فنزويلا ودول الخليج ومكن الشركات من خفض الاسعار . وقد جاء في أدبيات المنظمة بما يتعلق بالتأسيس ان مصالح الدول المصدرة للنفط تتعرض للانتهاك المستمر من خلال التلاعب بالاسعار ومستوى الانتاج من قبل الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات والمعروفة بالاخوات السبع (seven sister) والتي كانت تسيطر على مجمل الصناعة النفطية في العالم حينه ومن المعروف ان الانتاج الفائض المتوفر من الحقول النفطية في أماكن مختلفة من العالم انذاك والذي كانت تحت تصرف الشركات، كان يسمح لها بالمناورة بالانتاج والاسعار مما يسهل الانفراد بالدول المصدرة للنفط كل على حدة والضغط عليها واملاء الشروط المجحفة بحقها مما يخدم مصالح الشركات ولهذا تعرضت له فنزويلا اعتبارا من نهاية العقد الخامس من القرن المنصرم وعلى وجة التحديد اعتبارا من عام ١٩٤٩ ان تاسيس المنظمة جاء في ذروة الحرب الباردة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية من الصعب القول ان نشوء المنظمة هو احد افرازات الحرب الباردة لكن وبنفس الوقت الصعوبة بمكان استبعاد تاثيرها.

ان أهداف المنظمة الرئيسة كما جاء في اجتماع بغداد باختصار هي :

اولا /ضمان استقرار أسعار النفط في الاسواق العالمية

ثانيا/ مصالح الدول الاعضاء في المنظمة منفردة ومجتمعة من خلال تنسيق السياسات النفطية بينها.

ثالثا/ ضمان تجهيز النفط الى البلدان المستهلكة بطريقة اقتصادية ومنظمة مع ضمان مردود مالي عادل لاصحاب رؤوس اموال المستثمرين في الصناعة النفطية

المنظمة من التأسيس الى نهاية القرن الماضي

تركز نشاط المنظمة منذ ستينيات القرن الماضي على بناء هيكليتها التي ابتدأت بالأعضاء الأساسيين وتثبيت الحقوق المشروعة لها في سوق النفطي الذي تهيمن علية سبع شركات نفطية متعددة الجنسية التي اشتهرت بتسمية (الاخوات السبع) .وقد انهمك الاعضاء بصياغة الاهداف وبناء الهيكلية للامانة العامة ونظامها الداخلي وسكرتارياتها واختيار مقر دائم وتطلب الامر اتخاذ قرارات ما والدخول في مفاوضات مع الشركات ذات العلاقة ووصل عدد اعضاء المنظمة في نهاية الستينيات الى عشرة اعضاءوفي السبعينيات برزت (أوبك)كمنظمة فاعلة في تحديد أسعار النفط الخام ففي آذار عام ١٩٧١ انتقل ميزان القوى بالسيطرة على الاسعار من تكساس واكلاهوما ولويزيانا الى أوبك وتمكن أعضاؤها من السيطرة على أغلب مفاصل الصناعة النفطية داخل بلدانهم وفي تلك الفترة تعرضت السوق النفطية لهزتين الاولى إثر اندلاع حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٧٣ والثانية مع قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وتزامن مع هاتين الازمتين شحة بالامدادات النفطية مما أدى الى زيادة حادة باسعار النفط وانعقد أول مؤتمر لرؤساء وملوك أعضاء المنظمة في الجزائر عام ١٩٧٥ وفي تلك الحقبة الزمنية في بداية السبعينيات أنضمت نيجيريا وأصبحت العضو الحادي عشر عام ١٩٧٥ وقد وصفت السوق انذاك بانها سوق البائع وليس سوق المشتري وهو تحول كامل لصالح الدول المصدرة للنفط.

واستفادت اوبك من الاضاع السياسية الدولية المضطربة وقد احكمت قبضتها على السوق النفطية العالمية واستمرت الاسعار بالارتفاع في بداية الثمانينيات باشتعال الحرب العراقية .الايرانية ثم بدأت بالانخفاض عام ١٩٨٦ وكانت أزمة أطلق عليها أزمة النفط الثالثة وأدت الى خسران (أوبك)في قول الفصل في تحديد الاسعار وطفحت على السطح خلافات الاعضاء وبدت المنظمة وكأنها افتقدت الرؤيا والفشل في تبني خطط تسويقية تحافظ على الاسعار وتخدم الاهداف التي تأسست المنظمة من أجلها ثم عاودت الاسعار بالصعود التدريجي من دون بلوغ المستويات في بداية العقد نتيجة لتفهم السوق النفطية وآلياته ، وأثمر على تبني سياسات تسعيرية تهدف الى خلق سوق نفطية مستقرة للحفاظ على أسعار معقولة وفي هذا العقد أخذت البيئة والمشاكل المرتبطة بها تزداد حضورا شيئا فشيئا بالاجندة الدولية وبعد توقف الحرب بين العراق وايران عام ١٩٨٨ بدأت أزمة جديدة تمثلت باحتلال النظام السابق للكويت وماتلاها من تدخل دولي لتحريرها وكادت تلك الظروف ان تؤدي الى أزمة رابعة باسعار النفط ولاح في الافق زيادة حادة بالاسعار تمكن أعضاء المنظمة (من غير العراق والكويت) من تفاديها بزيادة كميات النفط المعروضة في السوق واستقرت الاسعار نسبيا حتى انهارت نتيجة الازمة الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق اسيا تعاونت دول اوبك مع دول اخرى مصدرة من خارج المنظمة بالتحكم بالسوق الدولية النفطية فاستعادت الاسعار عافيتها .وما ان شارف العقد الاخير من القرن الماضي على الانتهاء حتى برزت ظاهرت اندماج الشركات النفطية الكبرى فيما بينها في صناعة تطوير نفسها باستمرارعلى احدث التقنيات التكنولوجية وخيمت ظاهرة الاحتباس الحراري وتاثيرها على الطقس وتعالت الاصوات بتخفيض الطلب على النفط .. ان أسعار أوبك استمرت بالهبوط طوال العقد الاول من عمر المظمة اذ اعتمد أسعار ١٩٩٠ كمعيار عام ١٩٥٥ كان ٢,٢٥$ وهويعادل ١٠,٨٨$من دولارات عام ١٩٩٠ وانخفض عام ١٩٧٠ الى مايعادل ٧,٣٦ $ من دولارات عام ١٩٩٠ عاود الصعود ابتداءً من عام ١٩٧١ ليقفز عام ١٩٧٤ الى أكثر من ٢٧$.في وقت اعتقد خبراء نفطيون آنذاك ان هناك خطأ شائعاً لدى غير الاقتصاديين يفيد ان ارتفاع الاسعار في عامي ٧٣ و ٧٤ يعود الى المقاطعة العربية الموجهة ضد امريكا والدنمارك وهولندا وبسبب خفض الانتاج من أوبك معللين ان الطفرة بالاسعار لاتعود للسببين أعلاه لان السبب ان الدول المذكورة تحصل على النفط بنفس الاسعار المعروضة على الدول الاخرى كون النفط سلعة قابلة للاستبدال ومن السهولة اعادة بيعها اكثر من مرة وهذا مايفقد البائعين فرصة الحرمان اذا صدرت بحق مقاطعة ما ويعتقد الخبراء ان طوابير الانتظار على الوقود في اميركا ليس بسبب اتجاه أوبك بخفض الإنتاج وإنما بسبب تبعات قانون الرئيس الاميركي الراحل عام ١٩٧٠ بهدف الحد والسيطرة على اسعار النفط الخام والمنتجات النفطية وبطبيعة الحال النتيجة الحتمية بتثبيت الاسعار.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

☐ مخاطر سداد قبل موعد الاستحقاق:

مخاطر ترتبط بالعديد من السنوات المالية حيث يتم دفع قيمة هذه السندات (عادة قروض) بالكامل في تاريخ قبل استحقاقها وقد يضطر المستثمر الذي يحصل على هذه القيمة الى اعادة استثمار تلك الاموال في اوعية استثمارية جارية ذات عائد اقل.

☐ مؤشر سعر:

وسط مرجح للاسعار لبضاعة وخدمات متنوعة وتختار سنة اساس ويخصص لها رقم ١٠٠ كقيمة لاغراض المقارنة.

☐ مضاعف ربحية:

هو سعر اقفال السهم مقسوما على نصيب السهم من اجمالي الارباح المحققة وهي نسبة تعطي المستثمر دلالة عما يدفعه مقابل ربحية الشركة وكلما انخفض كانت قيمة الاسهم اكبر وانخفضت تكلفة الحصول على ارباح.

☐ سعر فائدة اولي:

معدل فائدة على القروض تصغه البنوك الكبرى وعادة يتم وضعه من خلال اغلبية اصوات مجلس ادارة كل بنك. هو معدل الفائدة الذي ينظر اليه الجمهور على انه افضل (اقل) سعر فائدة للقروض وعادة تمنحه البنوك الى افضل واكبر عملائها.

☐ شركة مساهمة ملكيتها خاصة:

شركة مساهمة حملها اسهما قلة واسهمها غير متاح بيعها للجمهور.

☐ اكتتاب خاص:

بيع مباشرة لاصدار جديد من سندات او اسهم على مستثمرين افراد او مؤسسات بعينها بدلاً من عرضها على الجمهور في اكتتاب عام.

☐ انتاجية:

تعبير مشير الى نسبة المخرجات الى المدخلات (إجمالي الناتج/ المدخلات من العمالة يساوي انتاجية العمل). تزيد الانتاجية اذا انتجت كمية المدخلات نفسها مخرجات اكثر وتزيد انتاجية العمل بسبب تقدم التكنولوجيا وارتفاع مستوى مهارات العمالة او زيادة رأس المال.

☐ حصص كمية:

القيود على كمية السلع الاجنبية التي يمكن استيرادها.

☐ فترة استرداد:

الفترة الزمنية التي تستمر خلالها صافي العوائد النقدية من مال موظف بغرض استرداد الانفاق النقدي الذي تم في البداية.

☐ صناديق معاش:

صناديق الاستثمار الخاص بالحكومة او النقابات وهي مصدر مهم للتمويل في اسواق رأس المال ولها تأثير كبير على بورصات الاوراق المالية.

☐ مركز تعامل:

مركز في تعاملات البورصة تعني عملية شراء او بيع لسلعة معينة.

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

سوق الأسهم المالية

(٢٠)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

ستراتيجيات الاستثمار الأساسية

غالبا ما يستخدم المستثمر في سوق الاسهم المالية أو في اي عجلة استثمارية أخرى ستراتيجيات مختلفة فعلى سبيل المثال، تعد ستراتيجية الشراء و الحيازة (اي شراء الاسهم و حيازتها) واحدة من فروع ستراتيجيات الاستثمار، فيختار المستثمر محفظة مالية متنوعة الاسهم و يستثمر في كل سهم فيها ومن ثم يعيد استثمار عوائد تلك الاسهم و ارباحها وعلى مدى سنوات عدة، و هي الستراتيجية التي اعطاها بحث سيغل جيرمي الكثير من الاهمية.ويفضل بعض المستثمرين استراتيجية المحاولة وايجاد التوقيت المناسب للاستثمار في السوق وذلك كخيار بديل و يتطلب هذا قيام المستثمر بالأستثمار استثمارا ً كليا ً في سوقٍ منتعشة و نشطة و ان لا يستثمر الاسهم في سوقٍ راكدة، فسيبدو للوهلة الاولى ان هذا النوع من المستثمرين الذين يستثمرون بتوقيت السوق انهم افضل بكثير في ما يخص تعظيم الارباح و زيادتها و خصوصا ً في وجود الشروط ذات المدى القصير و المذكورة اعلاه.

إن البقاء خارج السوق عندما تكون اسعار الاسهم في حالة من الانخفاض و الاستثمار فيها عندما تكون الاسهم في حالة من الارتفاع سيدُرُ عوائد اكبر من عوائد ستراتيجية شراء الاسهم و حيازتها الآنفة الذكر.

و من الواضح ان القدرة على تحديد الوقت المناسب للاستثمار في السوق ينتج عنه ارباحا كبيرة و انه لمن الصعب تحديد التقلبات الحاصلة في المناخ الاستثماري تحديدا ً صحيحا ً ،فعلى سبيل المثال هل يمكنك القول أنه فيما لو كنا في سوقٍ منتعشة او راكدة حاليا ً؟ غير ان هذا السؤال يعد سؤالا ً صعبا ً و على معظم المستثمرين. فأن كنا لا نستطيع تحديد ماهية المناخ الاستثماري الحالية فكيف لنا ان نقرر و على نحوٍ صائب متى يجب ان نكون في السوق و متى يجب أن نخرج منه؟

وجدت الدراسات الاكاديمية في القدرة على تحديد الوقت الامثل للاستثمار في السوق ادلة ً قليلة ً جدا ً يمكن للشخص ان يحدده و بنجاح و على اساسٍ ثابت. فمثلا ً تعطي الصناديق الاستثمارية مبالغ كبيرة للمدراء المحترفين لقاء اتخاذهم في ما يخص الوقت الامثل للاستثمار فضلا ً عن تحديد الادلة التي تقترح انهم لن يعودوا ناجحين في عملهم (بحسب قيمة العائدات الاجمالية) حيث كما قلنا تدفع هذه الصناديق الاستثمارية الاموال بدلا من اتباع ستراتيجية شراء الاسهم و حيازتها.

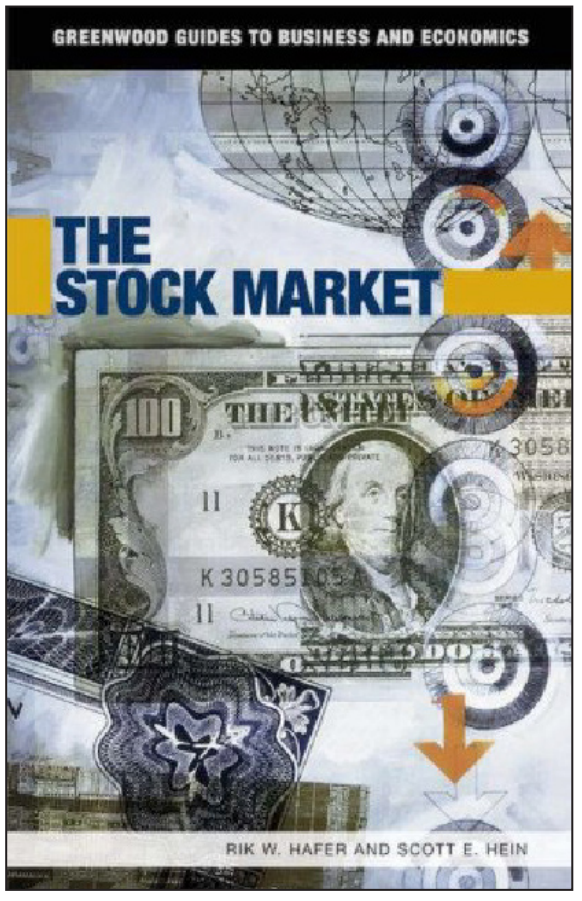

و من جانب اخر نرى ان مفهوم توقيت السوق للوقت الامثل للاستثمار يجعل ستراتيجية التوقيت المحاولة ستتراتيجية اصعب و ذلك لان يوما ً واحدا ً كفيل بأن يُنتج حركة ضخمة في اسعار الاسهم المالية و عوائدها.

فينبغي على الاشخاص الذين يحددون الوقت الامثل للاستثمار القائم بتحديد اتجاهات حركة السوق العامة فضلا ً عن تحديدهم ماهية اليوم المحدد و ذلك عند تغيير تلك الاتجاهات. و لتوضيح هذا و بطريقة اخرى هو ملاحظة العوائد الايجابية الضخمة التي حققتها الاسهم و على مدى فترات زمنية ممتدة و التي تظهر في واقع الأمر بغضون ايام قلائل، فعلى سبيل المثال، يُقدّر سيغل ان الاسهم من فترة ١٩٨٢ و الى ١٩٩٩ قد حصدت عائدات اجمالية تبلغ ١٧,٣ بالمئة. و قد تم استحصال هذه العوائد من خلال التواجد اليومي في السوق فضلا ً عن اعادة استثمار ايرادات الاسهم في السوق.

اما بالنسبة لهؤلاء المستثمرين الذين اتخذوا القرار الخاطئ و من خلال البقاء لفترة ٢٤ يوما ً في السوق فقط فأنهم سيحصلون على عوائد تنقص من قيمة العوائد السابقة بما مقداره الثلث و ان سبب حصول هذا يعود الى ان هذه الاربعة والعشرين يوما قد اختبرت النسبة المئوية الكبرى من الارباح على مدى هذه الفترة، و بعبارة اخرى سيحصل المستثمر على عوائد تقل بكثير عن عوائد ستراتيجية شراء الاسهم و حيازتها حتى لو انه قام بتحديد الوقت الذي تكون فيه السوق نشطة لكن من دون الحصول على نتيجة من تحديد ماهية الايام المحددة من تلك الفترة الزمنية ككل.

و من هذا المفهوم يكون من المهم ان نفهم ان الاستثمار في السوق و على المدى الطويل يعني التواجد في السوق و على اساسٍ يومي و بالمختصر المفيد ثمة بعض الدلائل القليلة الداعمة لمفهوم التوقيت الامثل للاستثمار بصفته ستراتيجية استثمارية جيدة وصلبة.

القيمة السوقية الكبيرة مقابل القيمة السوقية الصغيرة

ثمة استراتيجية استثمارية اخرى تتعلق بحجم الشركات التي يتم الاستثمار فيها. و يتركز هذا الفرع على القيمة السوقية للشركة، ما معناه قيمة السوق للسهم العادي المعروض للتداول لحساب الشركة. و تحسب القيمة السوقية من اخذ عدد الاسهم المستحقة مضروبا بسعر السهم الواحد،فعلى سبيل المثال، يرصد مؤشر داو جونز الصناعي اسعار الاسهم في الثلاثين شرمة "ذات القيمة السوقية الكبيرة" حيث ان اسماء هذه الشركات مألوف ٌ لمسامعنا مثل شركة (امريكان أكسبرس) و (جنرال الكتيريك) و (مايكروسوفت) و (انتل) و (ووال مارت).

حيث تمتد الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة الى حدود ابعد من حدود الشركات الكبرى في مؤشر داو جونز الصناعي.

و تعد الشركات المدرجة اسماؤها في مؤشر (ستاندرد اند بورز ٥٠٠) شركات ذات قيمة سوقية كبيرة و على نحوٍ عام، وتأتي من بعدها بقية الشركات في الولايات المتحدة.

اما الشركات التي تأتي بعد الشركات السابقة هي الحلقة الثانية من السلسلة و هي الشركات المدرجة اسماؤها تحت قائمة الشركات ذات الاسهم و القيمة السوقية المتوسطة حيث انها لا تحت قائمة الشركات ذات الاسهم الكبيرة و لا ذات الاسهم الصغيرة فهي من شركات التداول العام و بأدنى قيمة سوقية في الولايات المتحدة.

و ثمة اثنتان من ستراتيجيات الاستثمار البديل يتطلب استثمارها و في واحدة من الطرق في ظل القيمة السوقية. حيث تفضل الستراتيجية الاولى اسهم الشركات الصغيرة(اي ذات القيمة السوقية الصغيرة)و تفضل الستراتيجية الثانية اسهم الشركات الكبيرة).

و ثمة اسباب واضحة لكل موقف فمن المحتمل ان تكون اسهم الشركات الصغيرة ذات القيمة السوقية الصغيرة هي المجددة و المبتكرة لحركة الاقتصاد فتمثل منتجا ً جديدا ً او خدمة ً ما. و من المهم ان ندرك ان العديد من اسهم الشركات الكبيرة (ذات القيمة السوقية الكبيرة) كانت بالاصل اسهما لشركات صغيرة و قبل سنين قليلة مضت، حيث اننا نشهد تقدماً و تحسناً لكل من شركة مايكروسوفت و هويلت باركارد و ديل وذلك مثالا عنها و ليس حصرا لها.

يمكن ان تكون اسهم الشركات الكبيرة قد بدأت بأسهم صغيرة في احد المواقف او غرف الجامعات و من قبل سنين قليلة مضت، فقد حصل هؤلاء الذين استثمروا في هذه الشركات عندما اصدروا اسهمهم لأول مرة على مكافاءات هائلة (متمثلة بالارباح) و ذلك لتكبدهم عناء المخاطرة (و الاستثمار الذي يمكن ان يؤدي بهم الى الخسارة).

و ان الجانب السلبي لاسهم الشركات الصغيرة في واقع الامر هو انها ليست بالاسهم المعروفة فيكون لدى المستثمرين معلومات محدودة جدا عندما يقومون بأتخاذ قرار الاستثمارة علاوة ً على ذلك فأنه من المعروف ان العديد من الشركات الوليدة ذات الاسهم الصغيرة تنتهي بالفشل. و نتمنى لميكروسوفت ان تزخر بالنجاح..غير ان العديد من الشركات التي بدأت بداية صغيرة (بأسهم صغيرة) قد انتهت بالفشل.

لكن عزيزي القارئ لا تفهم من هذا ان الشركات الصغيرة هي الشركات الوحيدة التي تقع في هاوية الفشل فثمة العديد من الشركات التي قد وقعت في هاوية الفشل ايضا و من ضمن هذه الشركات العديد من شركات الخطوط الجوية و اينرون و ويلد كوم و ذلك على سبيل المثال و ليس الحصر.

لكن الشركات ذات الاسهم الكبيرة لها تاريخ طويل مكلل بالنجاحات في عالم الاستثمار.

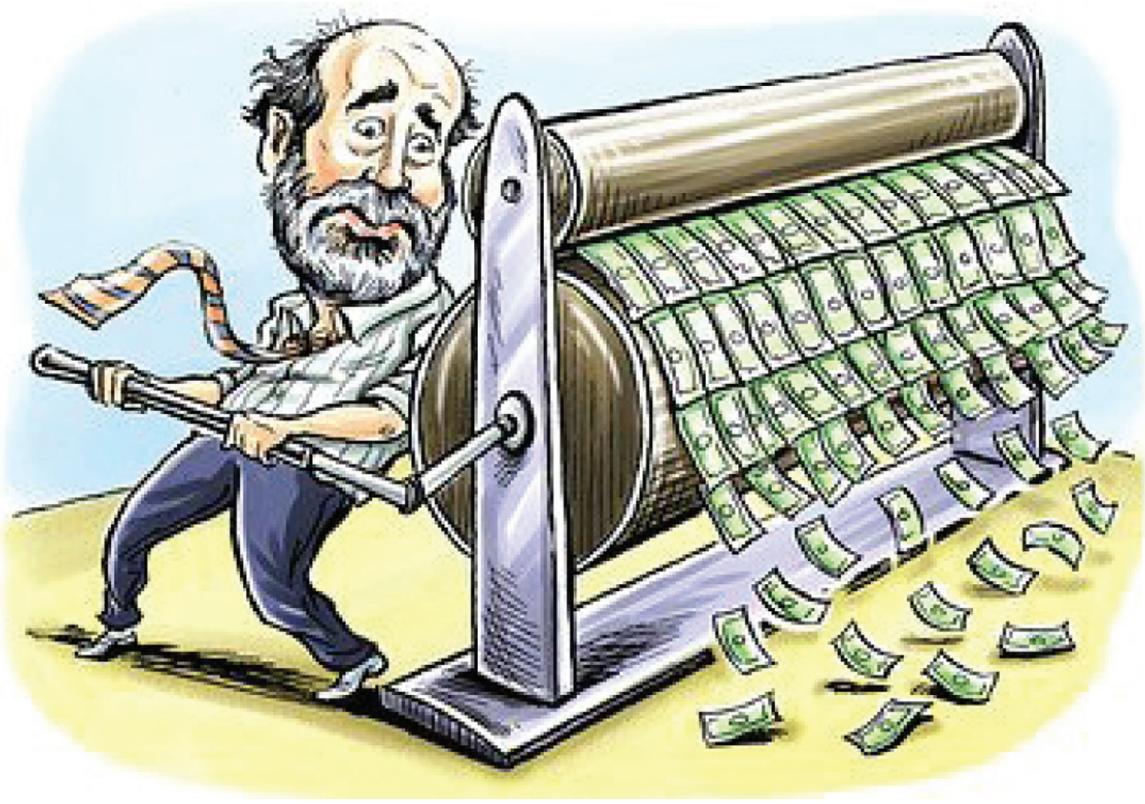

ضـــرر المـــال في كـــثرة الـتـفـكـيـر بـــه!

ترجمة / عادل العامل

يـروي إريـك لونيرغان، عند نهاية بحثـه المعتبر المتعلق بالمال، الصادر حديثاً(المال ـ فن العيش Money Art of Living)، كيـف أن أوراق أو بطاقـات بوكيمون Pokémon، و هي هوَس محيّر من اليابان، تحولت تلقائياً إلى عملة في ملعب مدرسة ابنته. فقد راح الاطفال يتبادلون البطاقات المبحوث عنها من أجل الحصول على الطعام أو الدمى. و سرعان ما ظهر سلوك شبيه بالفقاعة bubble (أي الازدهـار السريـع القصير الأمد) . و كان التلاميـذ الأكبر سناً يسلبـون التلاميذ الأصغر غير المصقولـين بعد للاحتفـاظ بالبطاقـات المسلوبة. و راح الأطفال يشترون المزيد مـن البطاقات بتسليف مقدم من آبائهـم. و في نهاية الأمر، أصبـح مدير المدرسة مضطراً للتدخل و تحريم هذه المقايضة. و مهما كان الشكل الذي يتخذه، فإن استخدام المال كوسيلة تبادل يبدو شائكاً؛ و كذلك قدرته على تشويه السلوك الإنساني باستمرار.

فكيـف يمكـن للمـال أن يجعـل العـالم يـدور و يتحرك، ويكون في الوقت نفسـه أصلاً للشر؟ يوضح لونيرغان، و هـو رجل مفكر و مدير تمويل وقائي في لندن، أن المال يُسـاء فهمـه إلى درجة كبيرة. فالمعتقـد على نطاق واسع أنـه يُفـكك الروابـط الاجتماعية، مـع أنه يرعـى اعتماد الناس بعضهم علـى البعض الآخر. فهو يمكّن الناس الذين قد لا يتقابلون وجها لوجه أبدا من مقايضة أحدهم الآخر. و لا فائدة منه في عالم من دون قوانين، أو حقوق ملكيـة أو ثقة بالمؤسسات. فالمـال يعتمد على المجتمع، و يقوم بتقويته.

و من الهُـراء بالدرجة نفسها النظـر إلى الادخار كنشاط فاضـل جوهريـاً و إلى الاقتراض كنشـاط مثـير للشك بصورة أساسية. فادخار أحد الأشخاص يمثّل اقتراض شخصـ آخر (و هو أيضـاً السبب في أن مـن المستحيل بالنسبـة لـكل البلدان أن تدير الفوائض التجارية). و المال الذي يودعه الناس في حساباتهم الجارية هو نفسه قرض للبنك، الذي يستخدمه لتوفـير تسليف أو ائتمان للأسر و الشركات. و الادخار و الاقتراض تعاملان يقوم بهما الناس بأنفسهم مستقبلاً. فالادخـار يمكّن الناس الأكـبر سنـاً من أن يكـون لهم دخل حين لا يعـودون إلى العمـل. و يؤكـد لونيرغـان أن أسواق السلـع و أسواق السنـدات لا توجـد في المقام الأول من أجـل التمكين من حصـة فعالة من رأس المال و إنما لإعطـاء الناس طريقة لتنويـع مدخراتهم عبر الكثير من الشـركات المختلفة. و يسمـح الاقتراض للناس الأصغر سنـاً باستهلاك شيء مـا الآن و التعهـد بالتسديـد علـى مدى فـترة مستقبلية معينـة. و الكثير مـن أولئك الذين يعظـون ضد مساوئ الرأسمالية لديهم رهون عقارية.

و يأخـذ لونرغان وقتاً في مناقشـة الطرق المتنوعة التي يمكن للمال أن يحرف بها السلوك ، عن طريق التأثير في إحساس الناس بالوضع و التقديـر الذاتي و عن طريق تغذية فقاعات في الممتلـكات مثل الأراضي أو العقارات.

فمن الواضح أن رفع الثروة ليس كالتقدم الأخلاقي، كما يقول، غير أن فِكره الأكثر أهمية هي تلك التي تجري ضد تحليـل الذات لما بعد الأزمـة (أي امتحان المرء ضميره و بخاصة في ما يتصل بالدوافع و القيم).

إن بطاقـات الائتمـان ليست فقط دعوة للزيـادة، و إنما أيضـاً شكل للضمان ضد النواقص في النقد (cash). و تعليـم قلـة مـن مخالفـي القانـون درسا مـن أجل منع مجازفـة أخلاقيـة ـ بترك مصـارف تفشل مثلاً ــ هو أمر يتّسـم بالبلاهة إذا كانت التكاليف تُفرَض على كل واحد. و طبـع النقـود و تحويلها مباشـرةً إلى حسابات الناس المصرفية طريقة معقولـة تماماً لمعالجة خطر الانكماش. و يستنتـج لونرغان، بحيـاء إلى حد مـا، أن المال سوف يسبـب ضـرراً أقـل إذا لم يفكّر به النّاس كثـيراً هكذا. و هـو، بهذا الكتـاب الصغير و المفعـم بالتنبيه و الحذرمع هذا، يستثير رد الفعل المعاكس بالتأكيد.

The Ecomomist

العراق المبتلى بالفساد .. و الشفافية الدولية

ترجمة / المدى الاقتصادي

التحق العراق بمبادرة عالميـة للشفافية مؤخراً في طلـب للتخلص مـن سمعتـه كدولـة مبتلاة بالفسـادً و سـوء استخـدام ثروتهـا النفطيـة الهائلـة. و العـراق الآن، و هـو في المرتبـة الخامسـة مـن أسفـل قائمـة منظمـة الشفافية الدوليـة للفسـاد التـي تتضمـن ١٨٠ دولة، في عملية جارية للتوقيع على اتفاقيات مع شركات نفـط أجنبيـة، يأمـل أن تنقلـه إلى وضع منتج رئيس.

و قد وقّع العراق على (مبادرة شفافية الصناعات المستخلصة)، التي تنشئ معياراً عالمي النطاق للشفافية في مجـالات النفط، و الغاز و التعدين للدفـع بالشركات إلى كشف مـا تدفعه كضرائب و بدلات إلى الحكومات، من أجل كشف تسلّمها لمثـل هـذه المدفوعـات. " و إننا اليـوم نعلن أن العراق يلتحق بمبـادرة الشفافية، التي تتعامل مـع النفـط و الغـاز، وهمـا أهـم مورديـن في العراق "، كما قال رئيس الوزراء نوري المالكي في خطـاب إلى مسؤولين حكوميـين، و ممثلي مصارف عالمية ، و جماعات أخرى.

وتصـف منظمـة مبـادرة الشفافيـة نفسهـا، وقاعدتها في أوسلو بالنرويج، بأنها ائتلاف من جماعات مجتمع مدني، و شركات، و حكومات، و منظمـات دولية و زوّار يركـزون جميعاً على الحكم الرشيد في البلدان الغنية بالموارد.

ويعتمـد العراق، الذي أنهكته سنوات الحرب و العقوبـات، على ٩٠ بالمئـة من الدخل الحكومي ويتعاقـد الآن مع شركات عالميـة كبيرة لتجديد بنيتـه التحتية النفطية المهمَلـة و تطوير بعض أكبر حقـول النفط المتبقية في العـالم لديه أملاً في أن يُصبح منتجاً طليعياً.

ويمتلـك العـراق ثالث أكـبر احتياطـي نفطي، لكنـه حاليـاً المنتج الأكـبر الحادي عشـر فقط، وباستطاعـة الاتفاقيـات الموقَّـع عليهـا مؤخراً أن ترفع الانتـاج اليومي من ٢,٥ مليون برميل في اليـوم إلى قرابة ١٢ مليون برميل في اليوم خـلال ست سنـوات. و كمـا قـال وزيـر النفط حسـين الشهرستاني " فـإن وزارة النفط تتدبر أمر معظم الأعمال الجارية في البلد و ٩٠ بالمئة مـن الميزانية يأتي من هـذه النشاطات، و هكذا فإن هـذا أحد أسباب اهتمامنـا بالالتحاق بهذه المبادرة ".

وباعتبـاره عضـواً في هـذه المنظمـة، فـإن العراق سيكون مطالَباً بإصـدار تقارير سنوية بخصوص إنتـاج النفـط الخـام و الدخـل، وسيكـون على شركات النفـط العاملة في البلد أن تقدّم تقارير بشأن الإنتاج، و قال مسؤولون إنهم يتوقعـون أن يُصبح العـراق عضواً دائماً في آذار المقبل.

وقـال المفتش العـام لوزارة النفـط علاء محيي الديـن للمراسلـين: " إننا نريـد الالتحاق بهذه المؤسسـة لإصـلاح سمعة العـراق، و الحكومة العراقيـة المتضـررة عالمياً، كبلدٍ ملـيء بالفساد ".

إن العراقيـين يشكـون بمـرارة مـن الفسـاد الحكومـي الـذي يوجهـون إليـه اللـوم بسبب الحالـة البائسـة للكهربـاء، و المـاء، و خدمـات أساسية أخرى. و قال محيي الدين إن الحكومة تريد أن تقضي على عمليات التهريب التي تقوم بهـا عصابات منظمة جيداً و سرقة النفط الخام العراقـي، و قـد قررنـا أن نضـرب بقبضـة من حديـد أيّ واحد يُلقى القبـض عليه و هو يهُرب النفط العراقي.

عن / The newyork times

الاقتصادي | العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010

رصدتها عين (المدى الاقتصادي)

تعثر التمويل الذاتي ..واختفت المشاريع الصغيرة

اعداد / المدى الاقتصادي

التمويل الذاتي

دائماً ينظر الى الشركات الممولة ذاتيا في العالم على انها شركات تكون ارباحها واضحة سنوياً ليستفيد من يعمل بها بالاضافة الى الراتب الشهري وهناك حوافز فصلية وسنوية ناهيك عن تحسن منتوجها وبالتالي ازدياد مبيعاتها وهذا يعني زيادة ارباحها وهكذا تدار الامور في هذه الشركات، لكن في العراق يختلف الامر فبعد سقوط النظام السابق تركت مجموعة من شركات التمويل الذاتي بين القوانين السابقة واهمال الحكومات المتعاقبة بعد التغيير فهي الان تعيش البطالة المقنعة بموظفيها.

الآلاف التي تجوب أروقة الشركات التي يعملون بها من دون عمل مثمر او انتاج يذكر بل تبقى هذه الشركات تعيش مذلة السؤال عن رواتب جيش العاطلين والموظفين المحسوبين على وزارات بعينها من دون تخصيصات شهرية لا بد ان تكون ضمن الموازنة الاتحادية ودائماً وبعد انتظار ومداولات ومفاوضات مع وزارة المالية يفرج عن تخصيصات لبعض الشركات ، وسبب هذا كله عائد الى سوء تخطيط وتفعيل هذه الشركات ومنحها الفرصة في العمل والانتاج الذي يدعم الاقتصاد الوطني ويغني العاملين عن قلق عدم استلام الراتب الشهري لاسباب ليس للموظفين أي دخل بها انما جاءت نتيجة سوء التخطيط والتقاعس والاهمال .

المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

منذ فترة ليست بالقصيرة من عمر الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ نسمع عن مشاريع صغيرة ومتوسطة يعمل المختصون على محاولة انجاح هذه التجربة في العراق كونه يزخر بالطاقات البشرية والمادية والخيرات كذلك الكفاءة الموجودة في كل مكان من العراق لكن الذي يحدث عكس ما يطرح على طاولات الخبراء والمتخصصين والمسؤولين فالمطروح والمعلن عنه هو مجرد دراسات مغلفة بنوايا طيبة لانتشال الواقع الاقتصادي المبعثر الرؤى والامكانات فلا مشروع صغير او متوسط لامس الارض وبانت ملامحه وجذوته ولا مشروع هو قيد الانجاز والمتابعة وحتى لا نكون متشائمين هناك بعض المشاريع الصغيرة جداً والتي لا تشكل حالة اقتصادية جديدة ولا تحدث فرقاً يكون علامة فارقة في طموح الخبراء والمستفيدين من هذه التجربة والاسباب واضحة تماماً ومن هذه الاسباب غياب القوانين او ضبابيتها ان صح التعبير بالاضافة الى خمول الجدية الفعلية في هذا المجال والخوف القابع في نفوس اصحاب المصارف الاهلية وضعف الدعم الحكومي بل الفتور في التعامل مع القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المنبثقة منه او التي تريد ان تعمل بجدية واحداث فرق يذكر في واقع الاقتصاد الذي بات يعتمد كليا على واردات النفط في الموازنات التشغيلية والاستثمارية.

تناسل الاسواق العشوائية:

كل يوم وانت في طريقك للعمل او لقضاء حاجة ما يظهر لك سوق جديد وضعت هياكله الجديدة على حدبة جسر او امام دائرة حكومية او جزرة وسطية او رصيف عام وضع لاجل السابلة.

كما يظهر لك انت المواطن هؤلاء الباعة واصحاب المحال الجديدة التي اقتحمت عنوة مداخل ومخارج واماكن العامة مبررين وجودهم تارة بانهم دفعوا مبالغ لأجل الحصول على هذه المساحات وتارة هم مساكين واصحاب عوائل كبيرة وفي الحالتين تبقى هي ظاهرة غريبة ومعيبة لوجه بغداد الذي كثرت اخاديده وتجاعيدة بفعل لطمات الزمن والاهمال ومشاريع النهب العام الوهمية والمنقوحة.

بينما يأمل المواطن الحريص والمسؤول الحقيقي بان تتحول هذه الاسواق والدكاكين المبعثرة هنا وهناك الى مولات كبيرة تتسع للجميع وتضفي مظهراً جميلاً يليق ببغداد العاصمة والامثلة كثيرة لوجود مثل هذه المولات في اقليم كردستان ، وتبقى هذه التساؤلات تحاصر مسؤولي محافظة بغداد .

ظواهر مختفية :

كانت في سالف الزمان نشرة خبرية تظهر على شاشة التلفزيون تنبؤنا بالانواء الجوية والصيدليات الخافرة لهذا اليوم و الذي يليه بالاضافة الى صفحة وفيات يذكر فيها الزمان والمكان للمتوفى والدعاء له بواسع الرحمة والغفران.

اما اليوم فهذه الظواهر قد اختفت لاسباب معروفة فالصيدليات الخافرة صارت صيدليات صباحية فقط واغلبها صيدليات رصيف يباع فيه كل شيء سواء كان محضوراً ام مصرحاً به ناهيك عن ادوية وعلاجات لاغراض اخرى وغير خاضعة لاي رقابة من جهة ما، بل ان اغلب الادوية هي مهربة من مذاخر المستشفيات والمراكز الصحية.

اما الانواء الجوية فلسنا بحاجة اليها الان فالجفاف اجتاح اراضينا وشحة المياه في دجلة والفرات يبست تماماً الاراضي الشاسعة و الاجواء تمثل حالة واحدة هي الغبار الذي يغلف العراق من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربة عند ذاك تنتفي الحاجة الى التنبؤ، وصفحات الوفيات اختفت تماما من الصحف والتلفزيون .

المواد الانشائية:

كثرت في الاونة الاخيرة المواد الانشائية المستوردة خصيصا الى اصحاب الفلل والمساكن الفخمة من علية القوم وما اكثرهم في هذه المرحلة من تاريخ العراق فهؤلاء قادرون على شراء هذه المواد ويتحملون اثمانها مهما بلغت كونهم اصبحوا طبقة كبيرة حديثة النعمة بينما الموظف والمواطن الكاسب والعاطل يبقى ينظر بعين الحسرة إلى ما يشيد في قلب بغداد ومراكز المحافظات من بيوت فارهة و ذات طوابق عدة وهم ينتظرون بضعة امتار تخصصها الدولة لهم من مساحات العراق الشاسعة وعند هذه النقطة باماكننا ان نرى تراكم المواد الانشائية في اسواقها مكدسة بانتظار من يشتريها او بانتظار بدء حركة الاعمار عن طريق الاستثمار سواء كان اجنبياً ام محليا وغالبا هذه المواد تبقى أسعارها عالية جداً تثقل كاهل المواطن البسيط الذي ينوي ان يبني له بيتا حتى لو كان على مساحة ٧٥ متراً.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني : مصطفى جعفر
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

مناطق التجارة الحرة

■ عباس الغالبي

تعد مناطق التجارة الحرة واحات للتبادل التجاري ، وعادة ماتنشأ في المناطق ا لحدودية بين البلدان كمناطق تتجمع فيها السلع والبضائع المستوردة ، مقابل مثيلاتها المصدرة في حركة تجارية نشيطة تصبح مكان جذب للتجار ورجال الاعمال .

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت سابقاً عن نيتها لاقامة عدد من مناطق التجارة الحرة في مناطق حدودية عدة ، الا أنها مازالت من دون تفعيل لهذا المشروع الحيوي والمهم والذي من شأنه تنشيط حركة التبادل التجاري على وفق أسس ومعايير منظمة يتحرك فيها القطاع الخاص بحرية وكركيزة أساسية للتجارة الخارجية التي يسعى العراق لتفعيلها على نحو كبير .

وان الاهمال أو التأخر أو صرف النظر عن مناطق التجارة الحرة أمراً غير صحيح ويندرج في اطار عدم وضوح الرؤى لسياسة تجارية فاعلة ونشيطة ، ولذا فان الحاجة ملحة لاقامة هذه المناطق التجارية وبشكل سريع لاسيما بعد اقرار مجلس النواب مؤخراً لعدد من القوانين المهمة التي تتعلق بالسياسات التجارية المحلية والخارجية على حد سواء فضلاً عن حماية المنتج المحلي والحد من ظاهرة الاغراق السلعي والتي يمكن ان تسهم الى حد كبير في تنظيم تدفق السلع والبضائع المستوردة والحد من الغش الصناعي والتجاري السائد حالياً في الاسواق المحلية، وحيث ان مناطق التجارة الحرة لها مساس مباشر في النشاط التجاري فهي تعد غاية في الاهمية ، حيث ان وجودها على أرض الواقع سيكون من دون أدنى شك مسرحاً لدخول وخروج البضائع التجارية والتي تكون في الوقت عينه عملية تنظيمية تخلق انسيابية في خروج ودخول البضائع كما انها تصبح بورصة لعرض المنتجات المحلية الطامحة للتصدير .

> **ندعو وزارة التجارة الى تفعيل اعلاناتها السابقة بشأن هذه المناطق والاسراع بعملية الانشاء سعياً لتنشيط الحركة التجارية بعد ايجاد البيئة القانونية الكاملة والعملية الاستثمارية المتوقع دخولها الى العراق ، مع الاخذ بنظر الحسبان ان لاينصرف الذهن الى جعل مناطق التجارة الحرة المزمع انشاؤها مناطق لتوريد السلع والبضائع الاجنبية فقط بقدر ماهي فرصة للمنتجات المحلية بإثبات وجودها ومنافسة البضائع الاجنبية بعد سد الاستهلاك المحلي.**

وكذلك فان اقامة مناطق التجارة الحرة ستفعل عملية الرسوم الكمركية والضريبية والتي ستنعكس مردوداتها على الوضع الاقتصادي في البلد ومن هنا تكمن أهمية هذه المناطق ووجودها على أرض الواقع في المنافذ الحدودية المنتشرة شمال وشرق وغرب وجنوب العراق .

ندعو وزارة التجارة الى تفعيل اعلاناتها السابقة بشأن هذه المناطق والاسراع بعملية الانشاء سعياً لتنشيط الحركة التجارية بعد ايجاد البيئة القانونية الكاملة والعملية الاستثمارية المتوقع دخولها الى العراق ، مع الاخذ بنظر الحسبان ان لاينصرف الذهن الى جعل مناطق التجارة الحرة المزمع انشاؤها مناطق لتوريد السلع والبضائع الاجنبية فقط بقدر ماهي فرصة للمنتجات المحلية بإثبات وجودها ومنافسة البضائع الاجنبية بعد سد الاستهلاك المحلي .

الفرصة مواتية كما نعتقد لاقامة وتفعيل مناطق التجارة الحرة وجعلها معلماً اقتصادياً مهماً بضوء توقعات المراقبين من امكانية سوق العمل العراقية الواعدة التي ترتبط بنشاطات واسعة ومتنوعة ليس على مستوى المشهد التجاري فحسب بل تتعدى ذلك لبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى المتطلعة جميعها لحركة دؤوبة ونشيطة سعياً للارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني بما يجعله اقتصاداً متعدد المصادر متنوع المداخيل فعالا في جوانبه الانتاجية قادراً على تجاوز اختلالاته ومشكلاته الكبرى.

abbas.abbas80@yahoo.com